السوري لكل السوريين

/http://alsori.net

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

الحرائق تهدد الغطاء النباتي والاقتصاد المحلي... بريف اللاذقية

اللاذقية/ سلاف العلي

أعلنت السلطات المحلية عصر الثلاثاء ١٣ أيار ٢٠٢٥، السيطرة الكاملة على الحرائق المندلعة في منطقة ربيعة بجبل التركمان شمال محافظة اللاذقية، بعد جهود مكثفة استمرت أربعة أيام متواصلة، وسط ظروف مناخية معقدة وتضاريس صعبة، وبدعم جوي من طائرات هليكوبتر، بينها مروحيات تركية.

كما أعلنت فرق الدفاع المدني إخماد حريق حراجي ضخم اندلع مساء الإثنين ١٢ أيار في غابات قرية الحيدرية بناحية سطحة بريف حماة الشمالي الغربي، بعد أكثر من ١٥ ساعة من العمل المتواصل، رغم الصعوبات الناتجة عن الرياح الشديدة وارتفاع درجات الحرارة، وانفجارات ناجمة عن مخلفات حرب سابقة.

وكانت حرائق الغابات قد تجدّدت في مناطق جبل التركمان، بعد أن تمّت السيطرة سابقاً على نحو ٨٠٪ من البؤر المشتعلة. وتسببت سرعة الرياح ودرجات الحرارة المرتفعة في اشتعال بؤر جديدة، ما استدعى تفعيل غرفة عمليات مشتركة بين وزارات الزراعة والدفاع والداخلية، بهدف احتواء النيران ومنع امتدادها إلى القرى المجاورة.

فرق الإطفاء واجهت تحديات كبيرة خلال عمليات الإخماد، أبرزها وعورة المنطقة الجبلية، غياب خطوط نيران جاهزة، وانتشار واسع للمساحات الحراجية، إلى جانب نقص في الآليات المجنزرة، ما أعاق وصول الفرق إلى مناطق النيران. كما حوصر عدد من رجال الإطفاء داخل بؤرة نيران، نتيجة انفجار أحد مخلفات الحرب، قبل أن يتم إنقاذهم لاحقاً.

وقال صلاح جمالو، أحد المشاركين في عمليات الإطفاء، إن الحرائق التهمت مساحات واسعة من الغابات في ريف اللاذقية، ما يشكل تهديداً خطيراً للتنوع الحيوي واستقرار التربة والموارد الاقتصادية للمجتمعات المحلية، ولا سيما في مجالات الزراعة وتربية النحل والرعي. وأكد أن الخسائر تمتد إلى الجوانب البيئية والاقتصادية، في ظل تفاقم أزمة تغيّر المناخ محلياً، وزيادة احتمالات الانزلاقات الأرضية نتيجة فقدان الغطاء النباتي.

وتدق حرائق ريف اللاذقية ناقوس خطر بيئي واقتصادي، في وقت يواجه فيه الاقتصاد السوري تحديات عميقة. ويدعو خبراء ومشاركون في جهود الإطفاء إلى ضرورة إعداد خطة وطنية شاملة لإدارة الغابات، تشمل الحماية البيئية، والرصد الأمني، وتفعيل آليات الإنذار المبكر، والتعاون الدولي لمنع تكرار هذه الكوارث، حفاظاً على ما تبقى من الثروات الطبيعية في سوريا.

من جهتها، أعربت المهندسة الزراعية مريم من ريف اللاذقية عن شكوكها في أن تكون بعض هذه الحرائق مفتعلة، في ظل تكرارها الموسمي واندلاعها في مناطق استراتيجية. وطالبت بفتح تحقيق معمّق لتحديد الأسباب ومحاسبة المسؤولين، مؤكدة أن تعمد إشعال الحرائق – إن ثبت – يمثل جريمة بيئية موصوفة تستوجب المساءلة القانونية.

بسبب غياب الدعم.. مزارعو الرقة يواجهون مستقبلاً غامضاً لمحصول القطن

الرقة/ حسن الشيخ

يواجه مزارعو ريف الرقة مصيراً غير واضح لمحصول القطن، الذي كان يُعدّ من المحاصيل الاستراتيجية في المنطقة، في ظل تراجع زراعته وتوالي خسائر هم الموسمية. ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأسعار، ما دفع العديد منهم للعزوف عن زراعته.

ورغم هذه التحديات، أقدم عدد قليل من المزارعين هذا العام على زراعة القطن، مدفوعين بأمل تحسن الأسعار وتعويض الخسائر السابقة، خاصة أن الأراضي الزراعية في أرياف الرقة ما تزال ملائمة لزراعته.

ويُشير مزارعون إلى أن محصول القطن شهد تراجعاً ملحوظاً في المساحات المزروعة خلال السنوات الأخيرة، بعد أن كان يشغل نحو ٦٠٪ من المحاصيل الصيفية في المنطقة، ويوفر فرص عمل لآلاف الأسر. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض جودة بذور القطن المستوردة وعدم ملاءمتها لطبيعة التربة والمناخ، فضلاً عن نقص الدعم الزراعي، بعد توقف مؤسسات إكثار البذار والوحدات الإرشادية عن تقديم مستلزمات الإنتاج.

المزارع علي الحسن أوضح أن زراعة القطن باتت مغامرة غير مضمونة النتائج، مقارنةً بمحاصيل أخرى قد تكون أكثر جدوى في الموسم الحالي. وقال: «تكاليف زراعة الدونم الواحد تصل إلى ١٠٠ دولار في الأراضي التي تعتمد على قنوات الري، بينما ترتفع بشكل كبير لدى من يستخدم محركات الديزل أو يعتمد على الآبار الارتوازية، ما يجعل الزراعة محفوفة بالمخاطر».

وبيّن الحسن أن المساحات المزروعة بالقطن هذا العام لا تتجاوز ٢٠٪ من مجمل الأراضي الزراعية في الرقة، مقارنةً بمساحات كبيرة في السابق كانت تُزرع بفضل توفر مراكز تسويق ودعم فعّال من سماد وبذار محسن وتسهيلات أخرى.

وطالب الحسن الجهات المعنية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بوضع برنامج دعم زراعي فعّال يساهم في إنعاش زراعة القطن واستعادة دورها كمصدر دخل رئيسي للمزارعين وداعم لاقتصاد المنطقة.

مهجّرو حلب بين فرحة العودة.. وصدمة الدمار في منازلهم

حلب/ خالد الحسين

بعد سنوات من التهجير القسري الذي شهدته مدينة حلب، وخاصة في أحيائها الشرقية أواخر عام ٢٠١٦، بدأت عشرات العائلات المهجرة في العودة تدريجياً إلى منازلها في الأحياء المدمّرة. هؤلاء غير إنساني، لا توجد خدمات، ولا دعم حقيقي لإعادة الإعمار. السلطة تهمل هذه الأحياء وكأننا لسنا جزءاً من هذا الوطن».

سارة جمول (٣٣ عاماً)، التي عادت إلى حي باب النصر بعد تسع سنوات من التهجير، عبّرت عن صدمتها من حال الحي ومدرستها التي كانت قد أغلقت. تقول: «عدت من مخيمات إدلب بعدما فقدت الأمل في تحسين وضعي هناك، ولكن فوجئت بأن الحي خالٍ من الناس، ومدرستي مدمّرة، لا أعرف من أين أبدأ».

تواجه العائلات العائدة صعوبات كبيرة، إذ تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية، فيما يعاني الكثيرون من غلاء فاحش في أسعار مواد البناء وغياب الدعم الحكومي الفعلي لإعادة ترميم المنازل. بالإضافة إلى ذلك، يواجه البعض صعوبة في استخراج الوثائق الرسمية أو إثبات ملكية العقارات التي دُمّرت أو صودرت.

وفي حديث مع أحد نشطاء المجتمع المدني المحلي، أشار إلى أن عدد العائدين يتزايد تدريجياً رغم هذه الظروف القاسية. وقال: «الناس عادت لأنها لم تعد تحتمل حياة النزوح، ولكنهم يعيشون الآن في منازل مدمّرة. هناك حاجة ماسة لخطط جدية لدعمهم، بعيداً عن الشعارات الإعلامية».

ورغم التحديات الكبيرة، لم تفقد هذه العائلات الأمل. تقول فاطمة في ختام حديثها: «نريد فقط أن نعيش بسلام، بلا خوف، بلا استبداد، بلا حرب. تعبنا، ونستحق حياة كريمة مثل باقي البشر».

عودة مهجري حلب ليست مجرد عودة إلى منازلهم، بل هي معركة يومية لإعادة بناء حياتهم من فوق الركام، وسط آمال بسيطة بحياة آمنة وكريمة.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٦٩ - الأربعاء ٢١ أيار ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

المسلّحون الأجانب يبثون الذعر في سوريا.. هل يفي الشرع بوعده؟

ثورة نسائية تعبر الحدود.. وتكسر القيود

في زمن تعصف فيه الحروب والأزمات بمصير شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبرز المرأة بوصفها الحاملة الأصدق لوجع المجتمعات، والحامل الأجدر للتغيير وبناء المستقبل.

ليس جديداً أن تكافح النساء من أجل العدالة، لكن الجديد هو التلاقي العابر للحدود، بين أصوات نسائية من مشارب وهويات مختلفة، اجتمعت على حلم تحرير المرأة من القهر، وتحرير المجتمعات من الاستبداد والذكورية.

والتحركات النسائية المتصاعدة من شمال وشرق سوريا إلى تونس، ومن السودان إلى إيران، لم تعد مجرد مطالب بالحقوق، بل أصبحت مشروعاً سياسياً واجتماعياً متكاملاً لبناء عالم تشكل فيه المرأة ركيزة العدالة وبوصلة السلام.

وفي هذا المسار، لا يمكن تجاهل التحديات القائمة، حيث تفرض القوانين المجحفة، والنظم القومية والدينية المتطرفة، على النساء واقعاً يهدد مكتسبات عقود من النضال.

وخلق تحالفات نسوية عابرة للحدود واللغات والانتماءات، هو الرد العملي على تلك التحديات.

واللافت في هذا الحراك النسوي امتلاكه لرؤية واضحة لبناء مجتمع ديمقراطي قائم على الحرية، وتفكيك التحالفات الأبوية، سواء كانت دينية أو عسكرية أو رأسمالية، تتغذى على قمع النساء وتفكيك المجتمعات.

وهذه الرؤية لا تستجدي الإصلاح، بل تصنع البديل من خلال مشاريع سياسية تشاركية تعيد تعريف السلطة من منظور تحرري، فالمرأة لم تعد الهامش، بل هي الفاعل والمبادر والمغيّر، وهذا بحد ذاته ثورة.

وما نشهده اليوم فرصة تاريخية لكتابة سردية جديدة للمنطقة، تكون فيها النساء عماد العدالة، وصانعات السياسات، وحاميات السلام.

ونحن ندعو كل القوى التقدمية والحية في المجتمع إلى الاصطفاف خلف هذا المشروع النسوي التحرري، لا بوصفه شأناً خاصاً بالنساء، بل باعتباره معركة من أجل كرامة الإنسان بأكمله.

فالثورة النسائية ليست شعاراً عاطفياً، بل هي مشروع تحرر طويل النفس يصنع مساراته بأيدٍ نسائية لا تعرف التراجع.

هيئة التحرير

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

الركام هو الشاهد

البيت هو مرآة الروح، هوية الفرد وجذره، ذاكرة الأجداد وهمسات الأمهات على النوافذ، رائحة الياسمين في أروقة الصباح. ومثل كثيرين، كان حامد يعرف أن بيته الذي اشتراه في الثمانينيات من أحد فلاحي المنطقة، ليس طوباً أخضر مرصوصاً في السجلات، بل حكماً قضائياً، مرّ عليه الزمن، لكنه كان كافياً وقتها ليمنحه حلم الاستقرار.

وفي مكان آخر، كان أحدهم يُراقب كومة من الركام في الحجر الأسود. تلك الأكوام كانت له بيتاً. بيتاً بناه حجراً فوق حجر، بحصيلة عمر من الكدح، ليصير في النهاية ذكرى مغبّرة لا تثبتها ورقة، ولا يحميها قانون. «كيف أثبت أنّ هذا الركام كان بيتي؟»، يتساءل بحسرة.

إنها ليست مجرد مأساة فردية، بل سؤال وجودي يطعن في حق الإنسان في ذاكرته، في بيوته، في أن يقول: «هذا لي».

في سوريا، الممتدة في تعقيداتها الإدارية كما تمتد أزقتها في التاريخ، يصبح إثبات ملكية بيت أشبه بمطاردة سراب. الطابو الأخضر، هذه الوثيقة الرسمية الصادرة عن السجل العقاري، كان ولا يزال أقوى الأدلة في معارك الملكية.

لكن كم من البيوت بُنيت بأحلام الفقراء؟ كم من الحارات توسعت بعشوائية لا تعترف بها دفاتر الدولة؟

هؤلاء لا يملكون طابواً، بل يملكون أحكام محاكم، أو عقود بيع من فلاحين أو مواطنين، أو شهادات شهود أحياء على ذاكرة المكان.

وحين يغيب الطابو، لا مفر من إثبات الملكية عبر وسائل بديلة: شهادات الجيران، فواتير الكهرباء والماء، صور قديمة، حتى عقود الإيجار والمراسلات القديمة تصبح شواهد إثبات. وكأن الذاكرة الفردية باتت هي الوثيقة البديلة.

بيت حامد صار عرضة للتأويلات. اشتراه الغرباء من مكتب عقاري. لا أحد سأل عن حامد. لا أحد بحث في سجل الذاكرة.

في الحجر الأسود، في السيدة زينب، في داريا، بل في دمشق القديمة ذاتها، وفي أحياء مدينة حلب وحمص ودرعا تتكرر ذات الحكاية: «خرجت هارباً دون أوراق تثبت من أنا حتى»، هذا ما قاله وأكده كثيرون، وكأنهم لخصون مأساة شعب بأكمله. كيف تحولت عقود البيع إلى إحجيات قانونية؟

أحكام محاكم اعتُبرت بديلاً مؤقتاً للطابو الأخضر، لكنها ظلت في غرف القانون أوراقاً أضعف من سند الملكية الرسمي.

في المقابل، ازدهرت مكاتب عقارية تبيع وتشتري فوق هذا الفراغ القانوني. وفي ظل الفوضى، ضاعت الحقوق بين أصابع السماسرة والمصالح المتشابكة.

كثيرون باتوا ينتظرون قرار حكم المحكمة. ربما يعلمون في قرارة أنفسهم أنّ العدالة بطيئة، وأن الزمن في دمشق، وفي غيرها من المدن، يسير على إيقاع مختلف.

الحرب في سوريا لم تكن مجرد صراع مسلح، بل كانت أيضاً حرباً على الذاكرة، على الأمكنة، على الحق في الانتماء.

البيت صار ساحة معركة، لا بالرصاص، بل بالأختام والأوراق الرسمية. كل باب مغلق يُخفي خلفه قصة طرد، قصف، بيع قسري، أو تزوير عقود.

وكأن الحجر صار ناطقاً، يحكي عن أزمنة كان فيها المكان عنواناً للهوية، لا مجرد بند في دفتر عقاري.

لعل السؤال الأعمق ليس: «هل يمكن إثبات ملكية بيت؟»، بل: «هل يمكن استرجاع المكان بوصفه امتداداً للذات؟» في مدن الحروب، البيوت التي تُسرق، تُسرق معها الأرواح.

وفي وطن مثقل بالخراب، كل دعوى تثبيت ملكية ليست مجرد ملف في محكمة، بل معركة وجود. وسوريا كلها تنتظر يوماً تعود فيه البيوت إلى أسمائها، تعود الأزقة تنادي سكانها بأسمائهم الأولى.

باحث حقوقي: رفع العقوبات عن سوريا تحوّل جذري في المسار الاقتصادي

شهدت الساحة السورية مؤخراً تطوراً بارزاً، تمثل في إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن رفع جميع العقوبات المفروضة على سوريا، في قرار مفاجئ أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية في أيار/مايو ٢٠٢٥، قائلاً إن القرار جاء استجابة لطلب مباشر من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ما يسلّط الضوء على دور سعودي محوري في هذا التحول الدبلوماسي.»٣

تحالف ندى يختتم مؤتمره الأول برؤية استراتيجية جديدة لدعم النضال النسائي

اختتم «تحالف ندى» (التحالف النسائي الديمقراطي الإقليمي) مؤتمره الأول، والذي انعقد في مدينة السليمانية في إقليم كردستان، بمجموعة من الأهداف والرؤى التي تهدف إلى تعزيز النضال النسائي، ودعم مبادرات السلام والمجتمع الديمقراطي، وفي مقدمتها المبادرة التي أطلقها القائد عبد الله أوجلان، باعتبارها مبادرة محورية لحرية النساء.»٤

قمة بغداد: دعوة لوقف فوري للعمليات العسكرية في غزة وتأكيد على ضرورة حوار سياسي شامل في سوريا

دعا البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في العاصمة العراقية بغداد السبت، المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية، والضغط لوقف فوري لإراقة الدماء في قطاع غزة، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة دون عوائق إلى المناطق المتضررة.»٥

ترامب يرفع العقوبات الأميركية عن سوريا.. وسوريا كانت حاضرة في قمة الرياض

برئاسة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومشاركة أمير قطر وأمير الكويت وملك البحرين وولي عهد أبو ظبي ونائب رئيس وزراء عُمان، عقدت القمة الخليجية الأميركية في العاصمة السعودية الرياض.»٥

المسلّحون الأجانب يبثون الذعر في سوريا.. هل يفي الشرع بوعده؟

تقرير/ جمانة الخالد

ترافق إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب رفع العقوبات عن سوريا بخمسة شروط أو مطالب، منها «مغادرة جميع المقاتلين الأجانب» من الأراضي السورية. ويشكّل هذا المطلب تحدياً كبيراً بالنسبة لسلطة دمشق لما لهؤلاء المقاتلين من «دَين» في عهدة «هيئة تحرير الشام»، على مدى السنوات الماضية وحتى سقوط نظام بشار الأسد.

ورغم مرور أكثر من شهرين على مجازر الساحل السوري، لا تزال جراحات الأهالي ماثلة للعيان، فالسواد يتشح الناس، لا سيما النساء، وما يزيد من تلك المعاناة، هو أن الخوف لا يزال حاضرا في نفوسهم، والسبب هو تزايد وتنامي نفوذ المسلّحين الأجانب في مناطقهم، والحال ينطبق بريف حماة وحمص الغربي.

واقعيا، وبحسب المعطيات، ينتشر في مناطق الساحل السوري ما بين ٤ آلاف إلى ٥ آلاف من المسلّحين الأجانب، ويتمركز معظم هؤلاء في ريف جبلة واللاذقية والشاليهات البحرية في طرطوس، مع وجود ضئيل للمسلحين السوريين.

من بين هؤلاء المسلحين المنتشرين في الساحل، هناك نحو ٢٠٠٠ مقاتل من الإيغور والتركستانيين والأوزبك، وهم يمثلون ما يقارب ثلث إجمالي عدد المسلحين الأجانب المنتشرين في مناطق سوريا، وفق تقارير صحفية، رغم أنه لا وجود لرقم حقيقي لعدد المسلحين الأجانب في البلاد.

أكثر ما يخشاه الناس في الساحل السوري، هو تنامي هذا الوجود للمسلّحين الأجانب في مناطقهم، فالخوف يراودهم أغلب الأحيان؛ لا سيما وأن عددا من التقارير أشارت إلى أن العديد من الجرائم التي حصلت في مجازر الساحل السوري، حدثت على أيادي المسلحين الأجانب.

وبحسب تقارير صحفية عربية، فإن المسلحين الأجانب عادة ما يوقفون المارة في مناطق الساحل، ويسألونهم عن هويتهم الطائفية، فإن كان علويّا، يتعاملون معه بشتى المعاملات غير الإنسانية، والتي تصل بعضها إلى القتل، وهذا الأمر أثّر على الحركة في الشارع، لا سيما مع حلول المساء، فالحركة تتضاءل تدريجيا مع حلول الغروب كل يوم.

هذا القلق والخوف لدى سكان الساحل السوري، تتضح معالمه في شهادات من قلب حمص، فالهدوء الظاهري للمدينة، خاصة في المساء، لا يعكس سوى حذر السكان وتجنبهم التواجد في الأماكن العامة بعد حلول الظلام.

يتبيّن من الشهادات، أن قصص النازحين والخائفين من العودة، والذين يتحدثون عن "الفصائل والمسلحين" ككيانات منفصلة عن الأمن العام، تعكس حالة من عدم الثقة وشعورا بالتهديد المستمر، لا بل حتى الحوادث الفردية، مثل قصة بائع الكحول وتحذيره من "مهاجر" قد يتسبب له في المشاكل، تزيد من وطأة هذا القلق، وتؤكد على أن المسلّحين الأجانب لا يخضعون لأوامر الأمن العام، ولا يخشون من القانون.

اللافت، أنه من بين الشروط الأميركية مقابل رفع العقوبات عن سوريا -قبل قرار ترامب أول أمس برفعها- كان إخراج وإبعاد المسلحين الأجانب من المناصب العسكرية السورية، ووقف تجنيدهم في الجيش السوري الناشئ، وحين التقى الرئيس الأميركي نظيره السوري أحمد الشرع، أمس في الرياض، طالبه بـ "مغادرة جميع الإرهابيين الأجانب من سوريا"، وفق بيان لـ "البيت الأبيض".

منذ الشروط الأميركية قبل قرار رفع العقوبات، وحتى لقائه أمس مع ترامب، لم يتخذ، أحمد الشرع، حتى الآن أي خطوة واضحة تجاه المسلّحين الأجانب، بل على العكس، تم ترقية العديد منهم، وتسليم بعضهم مناصب عسكرية حساسة، وعلى رأسهم، عبد الرحمن الخطيب، وهو أردني الجنسية، حيث بات قائدا للحرس الجمهوري السوري، بعد أن تم ترقيته إلى رتبة عميد.

ومن بين المسلحين الأجانب الذين تم منحهم صفة ضباط في الجيش السوري، (بعضهم مصنّف على قوائم الإرهاب)، "الألباني عبدل بشاري، الذي يقود "جماعة الألبان"، والتركي عمر محمد جفتشي، والمصري علاء محمد عبد الباقي، المطلوب لمحكمة الإرهاب المصرية، وعبد العزيز داوود خدابردي الذي ينحدر من الأقلية التركستانية في الصين، والطاجيكستاني مولان ترسون عبد الصمد، فضلا عن زنور البصر عبد الحميد، الملقب بـ "عبد الله الداغستاني"، وهو قائد "جيش المهاجرين والأنصار".

في النهاية، لا يريد أهالي الساحل السوري وريفي حمص وحماة المكلومين، سوى إخراج المسلحين الأجانب من مناطقهم، وتسليم أمنها لأفراد الأمن العام من السوريين، أما مع استمرار نفوذ الإيغور والتركستانيين والأوزبك، فإن الخوف سيبقى سيد الموقف، ومن الصعوبة عودة الحياة إلى طبيعتها بالنسبة لهم.

محافظة السويداء..

اعتداءات مستمرة على القرى الغربية والشمالية

السويداء/ لطفي توفيق

بعد اسبوعين من القصف العشوائي بقذائف الهاون والصواريخ التي تعرضت لها قرى وبلدات بريف محافظة السويداء الغربي والشمالي، وأسفرت عن ارتقاء مدني مسن، وإصابة أربعة آخرين بينهم امرأة بجروح متفاوتة، ووقوع أضرار مادية فادحة في بيوت السكان، أدان محافظ السويداء هذه الاستهدافات، واعتبرها محاولات تهدف إلى زرع الفوضى والفتنة بين أبناء الوطن الواحد من قبل عصابات خارجة عن القانون.

وأصدر توجيهات للجهات الأمنية والعسكرية «بالتصدي الحازم لهذه المجموعات، ومنعها من التسلل والعبث بأمن اهلنا». ووجه نداء إلى «أهلنا في درعا الأبية، بأن يبقوا يقظين من الأيدي العابثة التي تسعى لزعزعة الأمن».

ونفّذت قوات تابعة لوزارة الدفاع حملة مداهمات لعدة قرى في منطقة اللجاة، كان مسلحون منها يستهدفون قرى السويداء الغربية، وأسفرت الحملة عن مصادرة مضادين من عيار ٢٣ مم، وراجمة كاتيوشا، بالإضافة إلى سيارة عسكرية.

وأكدت مصادر من المنطقة أن الحملة تمت دون اشتباكات، حيث داهمت القوات بعض المنازل والمزارع بحثاً عن مطلوبين وأسلحة.

قتلى في مطار الثعلة

في وقت متأخر من الليل تسللت مجموعة إلى مطار الثعلة العسكري على خطوط التماس بين المحافظتين، وهو موقع عسكري مهجور بالريف الغربي لمحافظة السويداء، وكانت تستعد لاستهداف قرى وبلدات السويداء الغربية.

وخلال تواجدها بالمطار، انفجر لغم أرضي أسفر عن مقتل أربعة أشخاص من المجموعة جميعهم من أبناء العشائر، وإصابة اثنين آخرين نقلا إلى أحد المستشفيات في درعا.

وتضاربت المعلومات حول الهدف من دخولهم إلى المطار، بين مصادر ميدانية من فصائل السويداء المسلحة التي أكدت إن المجموعة كانت تستعد لإطلاق قذائف هاون باتجاه السويداء، فيما زعم الناجيان من الانفجار خلال إسعافهما إنهم كانوا استهدف القصف المستمر منذ أكثر من أسبوعين، سبع قرى في الريفين الغربي والشمالي لمحافظة السويداء، بما يعكس محاولات منهجية لنشر الفوضى والرعب بين السكان الأمنين.

وبحسب إحصاءات محلية، فقد سقط خلال هذه الفترة ما لا يقل عن سبعين قذيفة هاون من عيارات مختلفة، إلى جانب عدد من صواريخ «غراد»، أطلقت من منطقة الحدود الإدارية بين محافظتي درعا والسويداء.

وتلقت بلدة الثعلة وحدها أكثر من عشرين قذيفة هاون من عدة مواقع غرب البلدة، وأكدت مصادر محلية أنها أطلقت من قرى الدارة وسكاكة والمليحة بريف درعا الشرقي المجاور للبلدة. كما أطلقت مجموعات متحركة قذائف الهاون من الطريق الزراعي بين المزرعة والثعلة، مما يشير إلى أن العصابات تتحرك بهدف إثارة البلبلة والذعر داخل البلدة.

وجاء إطلاق القذائف على دفعتين، توقفت الأولى عند منتصف الليل، وبدأت الثانية قبيل الفجر، حيث أطلقت القذائف بشكل مكثف استمر لعدة ساعات.

يذكر أن هذه الأحداث أثارت مجموعة من التساؤلات حول الهدف من إثارة التوتر بين بلدات وقرى بالمحافظتين حافظت على العلاقات الطيبة فيما بينها لعقود طويلة.

وحول عدم تحرك عشائر القرى لمواجهة تحرك هذه العصابات، وتغاضي القرى الغربية التي دخلت منها العصابات عن نشاطها الإجرامي.

يقع مطار الثعلة الذي حدث فيه الانفجار في منطقة توتر شديد منذ أكثر من اسبوعين، حيث شهدت اشتباكات عديدة وإطلاق قذائف هاون باتجاه ريف السويداء الغربي، كما أن المنطقة تنتشر فيها الالغام والمخلفات الحربية.

اعتداءات مستمرة

يبحثون عن الخردة والحديد فقط.

الذكاء الاصطناعي بين الحوكمة والحرية... من يكبح من؟

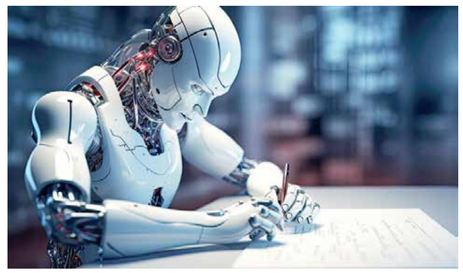

بينما تتسارع وتيرة نشر الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، من قرارات الائتمان إلى التوائم الرقمية، لم تكن الحاجة إلى الحوكمة الواعية والمسؤولة أكثر إلحاحاً من اليوم. على هامش مؤتمر «SAS Innovate ٢٠٢٥»، الذي استضافته مدينة أورلاندو الأميركية هذا الشهر، قال ريدجي تاونسند، نائب رئيس وحدة أخلاقيات البيانات في شركة «SAS»: «إن الذكاء الاصطناعي يسمح بالتحرك بسرعة... لكن الحوكمة هي المكابح». ونبّه خلال حديثه الخاص لـ«الشرق الأوسط»، أنه حتى الآن «لا يملك كثير من المؤسسات الشجاعة للضغط عليها».

الثقة والحوكمة في القطاع المصرفي

في قطاع البنوك والخدمات المالية، حيث يُستخدم الذكاء الاصطناعي منذ عقود في كشف الاحتيال وتقييم الجدارة الائتمانية، تتضاعف أهمية الحوكمة بسبب حساسية السمعة وشدة التنظيم. وأوضح تاونسند أن لدى البنوك ممارسات ومعايير راسخة، وهي معتادة على بيئات تنظيمية صارمة. لكن الذكاء الاصطناعي اليوم ينتشر خارج أقسام المخاطر، ليصل إلى الموارد البشرية والدعم الفني وسير العمل الداخلي. وأشار إلى أن البنوك اليوم تتبنى نماذج مختلفة، بعضها يدمج فرق إدارة المخاطر ضمن فرق حوكمة الذكاء الاصطناعي الأكبر، بينما تفضّل أخرى إبقاءها منفصلة لضمان الاستقرار. وذكر أن القرار النهائي لا يزال غير محسوم، لكن ما لا يمكن التفاوض حوله هو الحاجة إلى الحفاظ على الثقة. وأكّد تاونسند على أهمية القدرة على شرح سبب حصول هذا العميل على قرض، ولم يحصل الآخر عليه، على سبيل المثال، دون تعريض الأنظمة المعقدة بالكامل للمستهلكين.

الحوكمة ليست أداة، بل ثقافة

أطلقت شركة «ساس» وحدة استشارية مخصصة لحوكمة الذكاء الاصطناعي. وأشار تاونسند إلى أن ردود الفعل من العملاء كانت «إيجابية للغاية»، لكن التحدي الأكبر يتمثل في مقاومة التغيير داخل المؤسسات. وقال إن «العمل الحقيقي يبدأ بعد الأدوات.... الحوكمة ليست منتجاً، بل حواراً مع الإدارة العليا وثقافة مؤسسية متجذرة». وذكر أن القطاع العام يواجه تحديات أكبر، إذ يصعب على الجهات الحكومية تعديل هياكلها بسرعة لاستيعاب وتيرة تطور الذكاء الاصطناعي. وأشار إلى وجود وعي متزايد، «لكن الهيكل الإداري في كثير من الحكومات لا يسمح بالتحرك بالسرعة المطلوبة».

بين الحذر والأمل

قدّم تاونسند نظرة دقيقة ومتحفظة عن أخلاقيات استخدام البيانات الاصطناعية والتوائم الرقمية. وقال: «إذا استخدمت البيانات الاصطناعية بطريقة خاطئة، يمكن أن تضخم التحيزات القائمة. لكن إذا استُخدمت بحكمة، يمكن أن تساعدنا في اكتشاف هذه التحيزات ومعالجتها».

وأقرّ تاونسند، خلال حديثه لـ«الشرق الأوسط»، بأن الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) يمثل تحدياً جديداً بالكامل. وشرح أنه داخل «ساس» يتم تضمينه في منتجات مثل «كوبايلوت» (Copilot)، لكن ضمن ضوابط واضحة مثل تقنيات «RAG» للحدّ من الانحرافات. وأشار إلى أن الشركة تطور حالياً أدوات جديدة لحوكمة «GenAI»، تتضمن «Model Manager» وبطاقات النماذج، إلى جانب منتج شامل للحوكمة سيُعلن عنه قريباً.

الحوسبة الكمية... كن مستعداً جيداً

وحول مستقبل الحوسبة الكمية، دعا تاونسند إلى التريث، قائلاً: «الحوسبة الكمية تعني السرعة، لكننا لسنا مستعدين بعد لنشر الضرر بسرعة».

تنصح «ساس» باستخدام إطار حوكمة يسمى طبقة التفعيل (Activation Layer)، يتضمن الرقابة والعمليات والضوابط والثقافة. وأوضح أن قلة من المؤسسات اليوم جاهزة فعلياً لاستخدام القدرات الكمية. ونقل أن «معظم المؤسسات لا تزال تكافح مع أساسيات الذكاء الاصطناعي. فلنبدأ أولاً بتنظيف بياناتنا».

توحيد قوانين الذكاء الاصطناعي عالمياً

رغم التفاؤل بشأن التعاون الدولي، يشكك تاونسند في إمكانية توحيد القوانين عالمياً. وقال إنه «لن نحصل على لغة موحدة، لكن يمكننا بناء مستوى من الاتساق يسمح بالتعاون الدولي. ويبين جهود منظمات مثل (OECD) والمنتدى الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى مبادرات في الاتحاد الأوروبي وكوريا واليابان». ويفصّل أن المستقبل يكمن في التوافق التقني، مثل بروتوكولات «عميل لعميل» (Agent-to-Agent) التي تعمل عليها شركات كبرى، مثل «غوغل» و«أنثروبيك». واستشهد تاونسند بمثال واضح قائلاً: «كما أن الكهرباء تعمل رغم اختلاف المقابس، والإنترنت يعمل رغم اختلاف الحدود، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعمل ضمن تناغم وظيفي عالمي».

فجوة المعرفة... ومعركة الثقة

في نهاية المطاف، يرى تاونسند أن رأمية الذكاء الاصطناعي» هي التحدي الأكبر قائلاً إن «معظم الناس يخافون من الذكاء الاصطناعي لأنهم لا يفهمونه. لا يمكنك تنظيم ما لا تفهمه». ونوّه إلى الحاجة «إلى مجتمع يعرف ما يطلبه من الشركات. من دون ذلك، ستبقى الثقة هشّة».

وفي نهاية حديثه، يجزم تاونسند أن «الحوكمة ليست قضية تقنية، بل قضية قيادة». ويقول إن «ساس» تسعى من خلال وحدة أخلاقيات البيانات إلى ترسيخ ثقافة مساءلة تحفّز العملاء والمؤسسات على التفكير بعمق، والعمل بحذر، ونشر الذكاء الاصطناعي بحكمة. ويختتم قائلاً: «نحن لسنا هنا لبيع برامج فقط... بل لنطرح سؤالاً؛ هل الذكاء الاصطناعي الذي نبنيه يعكس أفضل ما فينا؟».

الديدان الدبوسية.. كيف تصيب الأطفال

الديدان الدبوسية هي نوع من الديدان الطفيلية لونها أبيض، وتتخذ شكل الدبوس أو الخيط أو الشعر، لذا تُسمى أيضا بالديدان الخيطية أو الشعرية، وفق ما أفاد به موقع "أطباء الأطفال على الإنترنت" الألماني.

وأوضح الموقع المعني بصحة الأطفال أن الديدان الدبوسية تنتقل من طفل إلى آخر في سن الروضة والمرحلة الابتدائية، مشيرا إلى أنها تنتقل عبر الأغذية والمشروبات الملوثة، كما أنها يمكن أن تنتقل بواسطة الأيدي والملابس الملوثة.

ويمكن ملاحظة الديدان الدبوسية في براز الطفل، كما يمكن رؤيتها في منطقة الشرج. وتشمل الأعراض أيضا الحكة في منطقة الشرج، خاصة أثناء الليل، كما قد تشعر الفتيات أيضا بحكة مهبلية وألم أثناء التبول.

وتجب استشارة الطبيب فور ملاحظة هذه الأعراض للخضوع للعلاج في الوقت المناسب، وذلك بواسطة الأدوية المضادة للديدان، والتي تتوفر في صورة أقراص أو معلق.

وبعد العلاج تموت الديدان بسرعة. ولمنع إعادة الإصابة بالبيض، الذي لا يزال موجودا في البيئة، عادة ما يتم تكرار العلاج بعد أسبوعين إلى أربعة أسابيع.

وللوقاية من الإصابة بالديدان الدبوسية، ينبغي اتخاذ التدابير المهمة التالية:

غسل اليدين بالصابون بشكل متكرر، خاصة قبل تناول الطعام وبعد استخدام المرحاض.

تغيير الملابس الداخلية يوميا.

تغيير ملابس النوم وأغطية السرير بانتظام.

غسل الملابس الداخلية وملابس النوم وبياضات الأسرّة والمناشف بشكل متكرر على درجة حرارة ٦٠ مئوية.

لا يجوز مشاركة المناشف.

قص الأظافر.

عدم قضم الأظافر أو مص الإبهام.

غسل الألعاب، التي قد تكون ملوثة، بالصابون تحت الماء الساخن الجاري.

التهاب الدودة الدبوسية هو أكثر أنواع إصابات العدوى المعوية بالديدان في الولايات المتحدة انتشارا، وأكثرها شيوعا على مستوى العالم. تكون الديدان الدبوسية رفيعة وبيضاء اللون، حيث يصل طولها من ربع إلى نصف بوصة (ما بين ٦ إلى ١٣ ملليمترا).

ويبلغ طول الدودة الدبوسية البالغة بشكل عام من نحو ٦ إلى ١٣ ملليمترا. وتتضمن الأعراض الأكثر شيوعا للعدوى الإصابة بالحكة، وخاصة في الليل، حيث تنتقل الديدان إلى المنطقة الشرجية للمضيف لتضع بيضها.

وأثناء نوم الشخص المصاب، ترقد أنثى الدودة الدبوسية على الألاف من البيض في طيات الجلد المحيطة بفتحة الشرج. لا يشعر غالبية الأشخاص المصابين بالدودة الدبوسية بأي أعراض، لكن قد يشعر البعض بوجود حكة شرجية، ولا يستريحون في النوم.

وتحدث عدوى الدودة الدبوسية عادةً عند الأطفال في سن المدرسة، ويمكن أن تنتقل بيضات الدودة الصغيرة (المجهرية) بسهولة من طفل إلى آخر. ويتضمن العلاج تناول أدوية فموية تقتل الديدان الدبوسية، إلى جانب غسل البيجامات ومفارش السرير والملابس الداخلية بشكل جيد. وللحصول على أفضل النتائج، ينبغي علاج جميع أفراد العائلة معا.

الأغلام ومخلفات الحرب في حلب... خطر مستمر يهدد حياة المدنيين

حلب/ خالد الحسين

رغم مرور سنوات على تراجع حدة المعارك في مدينة حلب وريفها، إلا أن مخلفات الحرب، وعلى رأسها الألغام والذخائر غير المنفجرة، لا تزال تشكل تهديداً يومياً لحياة المدنيين، خصوصاً الأطفال والمزارعين، وسط غياب خطة واضحة لمعالجة هذا الخطر المتفاقم.

وفي تصريح خاص لموقع «السوري»، قال أحد عناصر فرق الدفاع المدني المتخصصة في إزالة الألغام، فضّل عدم الكشف عن اسمه، إن «العمل في هذا المجال صعب وخطر للغاية»، مشيراً إلى وجود آلاف الألغام والذخائر غير المنفجرة في الأراضي الزراعية والمناطق السكنية المهجورة وحتى بالقرب من المدارس والطرقات. وأضاف: «نواجه تحديات كبيرة في ظل نقص المعدات وغياب الخرائط الدقيقة، ما يزيد من المخاطر اليومية التي نتعرض لها، وسط غياب خطة حكومية شاملة لمعالجة الملف».

وفي الأحياء الشرقية من مدينة حلب، عيّر المواطن «أبو كريم» والد لثلاثة أطفال، عن قلقه من بقاء مخلفات الحرب في محيط منازلهم. وقال: «أطفالي لا يستطيعون اللعب بحرية، نعيش في خوف دائم، وكل فترة نسمع عن انفجار أو العثور على قنبلة قديمة. نطالب بتسريع عمليات التنظيف وتأمين أحيائنا».

من جهته، تحدّث المزارع «عبد الكريم العبود» من ريف حلب الغربي عن معاناة الفلاحين في الحقول، قائلاً: «نزرع أرضاً نخشى أن تكون مفخخة، وكل موسم نسمع عن فلاح فقد حياته أو أحد أطرافه بسبب لغم. المشكلة أن هذه الألغام غير مرئية وبعضها مدفون تحت التربة منذ سنوات، ولا أحد يخبرنا إن كانت الأرض آمنة أم لا».

وتشير تقارير منظمات عالمية ومحلية إلى أن سوريا لا تزال من أكثر الدول تضرراً من الألغام ومخلفات الحرب، حيث تسجل أعداد مرتفعة من الضحايا سنويًا، وحلب من بين المناطق الأكثر تلوثًا بهذه الذخائر. ويُعدّ نقص التمويل، وضعف الإمكانات، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق من أبرز التحديات التي تعيق جهود الإزالة.

ورغم التحركات المحدودة من قبل فرق الدفاع المدني وبعض المبادرات المحلية والدولية، إلا أن حجم الخطر يستدعي تدخلاً أكبر وتنسيقاً أوسع بين سلطة دمشق والمنظمات الإنسانية، إلى جانب حملات توعية مستمرة للسكان، وخصوصاً الأطفال، حول مخاطر الأجسام المشبوهة وكيفية التعامل معها.

وتبقى الألغام ومخلفات الحرب في حلب شاهدًا على سنوات الصراع، وعبئاً ثقيلاً يهدد حاضر السكان ومستقبلهم، في انتظار حلول جادة تنهي هذا الخطر القاتل.

زيادة قياسية لإقبال الرجال على «البوتوكس»... ما السبب؟

ارتفع إنفاق الرجال على «البوتوكس» وغيره من التدخلات (الليزر، والحشو، والموجات فوق الصوتية، وعلاجات الوجه عالية التقنية) بنسبة ٤٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ وما زال في ارتفاع.

ووفق تقرير نشرته صحيفة «التلغراف»، تقول استشارية الأمراض الجلدية الدكتورة أوفيليا فيرايتش من عيادتها في شارع هارلي بلندن: «شهدت طفرة Zoom قفزة كبيرة في حجز الذكور مواعيد لإجراء التعديلات في شكلهم بعدما فجأة أصبح الكثير من الرجال ينظرون إلى وجوههم أكثر على الشاشة»، مضيفةً: «أرى اليوم عدداً أكبر بكثير من المرضى الذكور مما كنت أرى قبل انتشار فيروس كورونا، قبل أن تصبح مكالمات الفيديو هي القاعدة».

يقول طبيب التجميل الدكتور وسيم تكتوك: «بالنسبة للرجال، يجب أن يكون الأمر سريعاً، وينطوي على الحد الأدنى من الألم، ويجب عليهم العودة إلى مكاتبهم بعد الظهر من نفس يوم الإجراء».

ويعترف جراح التجميل الدكتور أش سوني بأنه يخضع بنفسه لحقنة كل ثلاثة أشهر، مشيراً إلى أن «البوتوكس لا يزال هو العلاج الأكثر شعبية». ويقول سوني إن الإجراء ليس جيداً فقط لتنعيم خطوط الجبين ولكنه يمنع تكون المزيد من التجاعيد، مضيفاً أن «إنعاش العيون المتعبة هو العلاج الأكثر طلباً بالنسبة لي».

في عيادة الدكتور سوني، تحظى حقن البوليونوكليوتيدات حول منطقة العين بشعبية كبيرة بين الرجال لأن النتائج ملحوظة وطبيعية. ويقول: «هي ليست حشواً وتجعل البشرة تبدو أفضل من خلال تحفيز إنتاج الكولاجين الخاص بك».

لمزيد من التدابير الجذرية، أفاد الدكتور سوني أن العمليات الجراحية اليومية لفتح العيون المغطاة (رأب الجفن) قد ارتفعت شعبيتها بنسبة ٧٤ في المائة في العام الماضي.

يقول الدكتور ديفيد جاك من عيادته في لندن: «يقوم المزيد من الرجال أيضاً بحجز علاجات الوجه عالية التقنية». ويضيف: «يتم إجراء علاجات الوجه حسب الطلب وغالباً ما تجمع بين الوخز بالإبر الدقيقة وحقن الترطيب Profhilo أو حتى بعض الليزر خلال أشهر الشتاء لإزالة أي أضرار ناتجة عن أشعة الشمس».

في الرقة.. غياب معايير اختيار رؤساء الأندية!!

عبد الكريم البليخ

في مدنٍ مثل الرقة، لا تُقاس الحياة بعدد الشوارع التي أُعيد ترميمها، ولا بارتفاع الأبراج الأسمنتية التي تعلن عودتها للحياة، بل تُقاس بوهج الأرواح التي تتنفس من خلالها. ومن بين تلك الأرواح، لطالما كانت الأندية الرياضية مرآةً صادقة لمزاج المدينة، نبضاً يعكس انتصاراتها وانكساراتها، في الميدان كما في تفاصيل يومها العادي.

لكن هذا النبض خفت، خنقته أيادٍ لا تجيد الإصغاء لنداء الرياضة، ولا تدرك أن الأندية ليست سوقاً للاستثمار الاجتماعي، ولا مسرحاً لتجميل صورة «الأقوياء» بأموالهم.

تواجه الأندية الرياضية في سوريا أزمة حقيقية في آلية اختيار رؤسائها، إذ بات من المعتاد أن يتم تعيين أشخاص بناءً على فلسفة المصالح المالية ودعمهم المادي للنادي، دون النظر إلى كفاءتهم الرياضية أو خبراتهم الإدارية. فيتم منحهم هذا المنصب لمجرد أنهم «داعمون»، حتى وإن كانوا يجهلون أبجديات الرياضة، ولم يمارسوا يوماً أي لعبة رياضية.

هذه الظاهرة باتت تتكرر بشكل يثير القلق، إذ أصبحت الثقافة السائدة تعتمد على مبدأ «المال أولاً»، دون مراعاة لخصوصية العمل الرياضي الذي يتطلب فهماً عميقاً لطبيعة الفرق، واللاعبين، واحتياجات النادي.

لم يعد مستغرباً أن يتولى رئاسة الأندية من لا يعرف الفرق بين تمريرة صحيحة وضربة خاطئة. من لم تطأ قدماه ملعباً، ولا يميّز بين تاريخ النادي وأرصدة المصارف. فالمنصب يُمنح بناءً على السخاء المادي، لا على السيرة الرياضية، وكأن الأندية باتت «مشاريع وجاهة» تُزيّن سيرة أصحاب النفوذ.

هذا الخلل البنيوي لم يكن دون ثمن. أندية كانت يوماً منارات تخرّج الأبطال، أضحت اليوم تشارك في البطولات كـ «ديكور»، تملأ الفراغ بلا طموح، بلا خطة، بلا رؤية. النتائج الهزيلة ليست سوى انعكاس صادق لهذا الاستسهال المقيت في اختيار القيادات.

في تلك الإدارات المترهلة، لم يعد الحلم الرياضي يجد له مكاناً. اجتهد اللاعبون في الملعب، لكنهم اصطدموا بجدران من اللامبالاة والقرارات العشوائية. فكيف لأندية بلا بوصلة أن تصنع مجداً؟ كيف لفريق يقوده «مُستثمر» في اسمه الاجتماعي أن يشحذ همم اللاعبين؟

رياضة الأندية ليست ترفاً. هي ذاكرة جمعية، مرآة لروح المجتمع وتماسكه. حين تنهار هذه المنظومة، يتسرب اليأس إلى أوصال الشباب. النادي كان ذات يوم أكثر من مجرد فريق؛ كان مدرسة للصبر، للتنافس النبيل، للصداقة العابرة للاختلافات. أما اليوم، فصار ميداناً لصراعات صغيرة على موائد المصالح.

ما يحدث في الأندية هو انعكاس صريح لتحولات المجتمع ذاته. حين يغيب معيار الكفاءة في الرياضة، تأكد أن الخلل متجذر في أماكن أعمق. إنها أزمة قيم، حيث يعلو صوت النفوذ على صوت الموهبة، وحيث تُختزل المعايير إلى أصفار في الحسابات البنكية.

ما جرى في الرقة مؤخراً ليس إلا مثالاً صغيراً على المشهد الأوسع. القرار رقم ٤٩١ الصادر عن وزارة الرياضة والشباب بتاريخ ٧ أيار ٢٠٢٥، والذي جاء بناءً على توصيات مديرية الرياضة والشباب بالرقة رقم ٩ تاريخ ٢٠٢٥/٤/٣٠، أعاد طرح السؤال الحارق: من يحق له أن يكون على رأس إدارة الأندية؟

قرار كهذا لا يجب أن يُقرأ كإجراء إداري عابر، بل كمرآة تعكس عمق الأزمة: هل نريد قيادات قادرة على النهوض بالنادي، أم مجرد أسماء تُعلّق على لافتات الشكر في صالات الاجتماعات؟

رغم هذا المشهد القاتم، يبقى الأمل قائماً. سوريا لا تزال تنبض بالمواهب، بالمجتهدين الذين يحلمون بتمثيل أنديتهم وأوطانهم بجدارة. هؤلاء يحتاجون فقط إلى إدارة تعرف قيمتهم، وتملك شغفاً يوازي عطاءهم.

إن طريق الإصلاح يبدأ من إعادة النظر في فلسفة الاختيار. من القاعدة الصلبة التي تضع الكفاءة والخبرة قبل أي اعتبار آخر. فالأندية لا تقوم على المال وحده، بل على رؤية تُشعل الحماسة في قلوب اللاعبين، وتعيد الجماهير إلى مدرجات عشقها الأول.

إن أردنا للأندية السورية أن تعود إلى سابق عهدها، علينا أن نتجاوز مرحلة «رئاسة الواجهة». الرئاسة الحقيقية تعني القيادة، التخطيط، بناء فريق عمل متكامل، يعرف كيف يحوّل الشغف إلى إنجاز.

هي لحظة مراجعة شاملة. لحظة نعيد فيها الاعتبار لجوهر الرياضة كرسالة، لا كمنصب شرفي. نحتاج إلى إدارات تتنفس الرياضة، تعيش تفاصيلها، وتدرك أن النادي ليس سلماً اجتماعياً، بل حاضنة للأحلام.

في نهاية المطاف، أزمة الأندية هي جزء من أزمة أوسع تتعلق بكيفية إدارة الشأن العام في مجتمع يعاني من التشوهات ذاتها: غياب الكفاءة، هيمنة المصالح، وتفشي ثقافة التعيين بالواسطة.

إصلاح الرياضة قد يبدو للبعض أولوية ثانوية في زمن الأزمات الكبرى، لكنه في الحقيقة رافعة ضرورية لبناء مجتمع متوازن، يؤمن بالعمل الجاد، ويكرّم المبدعين.

إنها ليست مجرد تساؤلات عابرة. بل دعوة ملحّة للعودة إلى الجوهر. فالرياضة ليست رفاهية. هي مختبر حقيقي لإعادة إنتاج قيم المجتمع. وحين تعود الأندية إلى أيدي من يستحقها، سنرى انعكاس ذلك في كل تفاصيل الحياة العامة.

في الرقة، كما في باقي مدن سوريا، الأمل لا يموت. لكنه يحتاج إلى من يرعاه، إلى من يؤمن أن الأندية ليست شركات استثمارية، بل مساحات لتشكيل الإنسان.

إذا أردنا رياضة أندية قوية ومنتجة، علينا أن نتجاوز مرحلة «رئاسة الواجهة» إلى مرحلة «الإدارة الفعلية»، التي تعتمد على الكفاءة والخبرة قبل أي شيء آخر.

فهل نُحسن الاختيار أخيراً؟ أم سنبقى نطارد الألقاب بأموال لا تصنع مجداً؟

بطلات الرقة يتوّجن ببطولة الجمهورية في رياضة القوة البدنية

حققت لاعبات الرقة إنجازاً بارزاً بالفوز ببطولة الجمهورية لرياضة القوة البدنية لفئة الناشئين، محققات المركز الأول في الترتيب العام بفارق واضح عن المدن الأخرى، في إنجاز تاريخي يعكس التفوق الكبير لرياضة القوة البدنية في المدينة، ويبرز حضور المرأة القوي والمتصاعد في هذه الرياضة التي كانت تقليدياً حكراً على الرجال.

رياضة القوة البدنية من الألعاب النشيطة والمجتهدة في مدينة الرقة، ولها تاريخ حافل بالانتصارات والإنجازات على مدى فترة طويلة، حيث قدمت الرقة عدداً كبيراً من الأبطال الذين برزوا على مستوى سوريا وحققوا مراكز متقدمة في البطولات المركزية. ولم يقتصر تفوق هذه اللعبة على الذكور وفئة معينة، بل امتد ليشمل فئة الإناث.

قبل عدة أيام شاركت الرقة في بطولة سوريا لفئة الناشئين، وحققت المركز الأول بجدارة متقدمة على كثير من المدن ولم تكتف بذلك، بل نجحت في تقديم بطلة واعدة حطمت أرقاماً عربية وآسيوية ودولية، هي البطلة ميرغان حجي، التي سجلت أرقاماً غير مسبوقة في وزن ٦٣ كغ، وحصلت على المركز الأول في وزنها.

كما حصلت البطلات نسمة النهار في وزن ٤٣ كغ، بيسان العايش في وزن ٤٧ كغ، مرح عز الدين في وزن ٥٢ كغ، فايزة الحميد في وزن ٥٧ كغ، وفوزية دركزلي في وزن ٦٩ كغ، على المركز الأول في أوزانهن. أما البطلتان غفران حجي في وزن ٧٦ كغ، وشيماء الصالح في وزن ٨٤ كغ، فقد حصلتا على المركز الثاني في أوزانهن.

واحتلت الرقة المركز الأول في الترتيب العام، وهذا الإنجاز لاقى صدى طيباً لدى جميع متابعي الرياضة في الرقة، خصوصاً وأنه تحقق في ظروف صعبة، تميزت بغياب الكثير من مستلزمات اللعبة من أماكن للتدريب وتأمين الحاجات الضرورية من مكملات غذائية، حيث تتطلب هذه الرياضة مواد تدخل ضمن صلب العملية التدريبية.

وبعد وصول البطلات المتوجات إلى الرقة، تم استقبالهن استقبالاً مهيباً يليق بما حققنه من إنجازات غير مسبوقة في تاريخ الرياضة الرقية، حيث استقبلتهن هيئة الشباب والرياضة في شمال وشرق سوريا، وهيئة الشباب والرياضة في الرقة، والاتحاد الرياضي لشمال وشرق سوريا، والمجلس الرياضي في الرقة، وتم تكريمهن تقديراً لتتويجهن في معظم الأوزان.

هذا الانتصار التاريخي لم يكن مجرد إنجاز رياضي فقط، بل كان رسالة واضحة على الحضور القوي للمرأة في شمال وشرق سوريا، وقدرتها على التميز والتفوق في الرياضات التي كانت حكراً على الرجال لسنوات طويلة. كما يعكس هذا النجاح التحول الجذري في مكانة المرأة، حيث باتت تمثل مصدر فخر وإلهام، وتكسر الصور النمطية، وتخوض المنافسة بعزيمة وإصرار يفوق أحياناً منافسيها من الرجال.

خلال استقبال البطلات، أكدت الجهات المستقبلة أن هذا الإنجاز سيُسجل في تاريخ الرياضة السورية، ويبرز دور المرأة كقوة فاعلة ومؤثرة في جميع المجالات، وعلى رأسها الرياضة، مشددة على استمرار الدعم والتشجيع لمزيد من البطولات والنجاحات في المستقبل.

وللتذكير، فإن هذا الإنجاز لم يكن صدفة، بل جاء نتيجة جهد وتضحية ومتابعة مستمرة من أبناء اللعبة، وعلى رأسهم البطل والمدرب محمد الصالح، نجل المدرب والمربي الراحل حسين الصالح، مؤسس رياضة القوة البدنية الأولى في الرقة، والذي خرج على يديه العديد من الأبطال الذين تفوقوا على المستوى العربي والآسيوي.

المتابع لوضع اللعبة يشعر بالتفاؤل حيال مستقبلها، حيث تملك قاعدة واسعة من اللاعبين من ذوي الأعمار الصغيرة، ملتزمين ويبشرون بمستقبل باهر للعبة من خلال الأرقام التي يسجلونها في التدريبات المستمرة.

كما نذكر أن أبطال الرقة في العام الماضي تصدروا البطولة المركزية لفئة الناشئين، متقدمين على ١٣ محافظة بالإضافة إلى أندية الهيئات المختلفة.

باحث حقوقي: رفع العقوبات عن سوريا تحوّل جذري في المسار الاقتصادي

حاوره/ مجد محمد

شهدت الساحة السورية مؤخراً تطوراً بارزاً، تمثل في إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن رفع جميع العقوبات المفروضة على سوريا، في قرار مفاجئ أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية في أيار/مايو ٢٠٢٥، قائلاً إن القرار جاء استجابة لطلب مباشر من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ما يسلّط الضوء على دور سعودي محوري في هذا التحول الدبلوماسي.

وفي ظل هذه الخطوة المثيرة للجدل، وما أثارته من تساؤلات حول تداعياتها السياسية والاقتصادية والإنسانية، أجرت صحيفتنا حواراً مطولاً مع مهند العيسى، الحقوقي والباحث في الشؤون القانونية والسياسية، للوقوف على خلفيات هذا القرار وتأثيره المحتمل على مستقبل سوريا، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عقد من الزمن.

بدايةً ما هي طبيعة العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا؟

العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا هي سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي تم فرضها على الحكومة السورية، ومؤسساتها، وكذلك على عدد من الشخصيات المقربة من النظام، وذلك على خلفية ملفات متعددة تتعلق بحقوق الإنسان، قمع الحريات، الانتهاكات بحق المدنيين، والتدخلات الإقليمية، خصوصاً من خلال التحالف مع إيران وروسيا.

من أبرز هذه العقوبات هو ما يُعرف بـ«قانون قيصر»، والذي تم اعتماده في عام ٢٠١٩، وقد مثّل مرحلة تصعيد كبيرة في الضغط الأمريكي على دمشق، إذ يمنع القانون أي دولة أو جهة أو شركة من التعامل تجارياً مع الحكومة السورية تحت طائلة التعرض لعقوبات أمريكية.

كما تشمل العقوبات حظراً شبه كامل على القطاع النفطي السوري، مما أدى إلى شلل شبه تام في إمكانيات التصدير والإنتاج، فضلاً عن عقوبات مالية تمنع التعامل مع البنوك السورية أو إدخال الأموال من الخارج، إضافة إلى عقوبات على شركات الطيران والنقل البري والبحري، وكل من يتعامل مع المؤسسات الحكومية السورية.

اللافت أن العقوبات لم تستثنِ حتى بعض أشكال الدعم الإنساني، مما زاد من تعقيد الأوضاع، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية والإنسانية المتفاقمة.

في ضوء هذا القرار الأمريكي برفع العقوبات، ما التأثيرات المحتملة على الاقتصاد السوري؟

رفع العقوبات قد يشكّل تحولاً جذرياً في المسار الاقتصادي السوري إذا ما تم تطبيقه فعلياً وبشكل كامل.

أولاً، من المتوقع أن يؤدي إلى تحسّن في العلاقات التجارية بين سوريا وبقية دول العالم، الأمر الذي يمكن أن يسهم في فتح أبواب الاستيراد والتصدير مجدداً، خصوصاً للسلع والمواد الأساسية والنفط، والتي كانت تعاني البلاد من شحّ حاد فيها.

ثانياً، رفع العقوبات قد يُعيد الثقة إلى البيئة الاستثمارية داخل سوريا. طيلة سنوات الحرب والعقوبات، عانت البلاد من عزلة شبه تامة جعلت من الصعب جذب رؤوس الأموال، سواء المحلية أو الأجنبية. أما اليوم، فمع زوال بعض العوائق القانونية العالمية، قد نرى عودة تدريجية للمستثمرين، لا سيما في قطاعات حيوية كالبناء، الزراعة، الصناعة، والنفط.

ثالثاً، القطاع المصرفي سيستفيد بشكل مباشر. فالعقوبات كانت قد شلّت حركة التحويلات المالية، وعرقلت إمكانية التعامل مع النظام البنكي العالمي. ومع رفعها، يمكن أن تعود البنوك السورية للعمل بحرية نسبية، مما يسهل عمليات الاستيراد والتصدير، ويعيد الروح للقطاع الخاص.

رابعاً، من الناحية الاجتماعية، فإن رفع العقوبات قد ينعكس إيجابًا على الأسعار، التي ارتفعت بشكل جنوني خلال السنوات الماضية. توفر السلع، وتحسّن سلاسل الإمداد، من شأنه أن يُحدث نوعاً من التوازن في السوق، وبالتالي انخفاض تدريجي في الأسعار، خصوصاً للمواد الغذائية والدوائية.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا التحسن لن يكون تلقائياً أو سريعاً. فهناك عوامل داخلية لا تقل أهمية، مثل قدرة الحكومة على استثمار هذا الانفتاح بشكل مسؤول، ومحاربة الفساد، وضمان الشفافية في التعاملات.

هل تعني هذه التغيرات المحتملة أن مستوى المعيشة للمواطن السوري سيتحسن فعلاً؟

نعم، هناك احتمال كبير لتحسن مستوى المعيشة، ولكن يجب ألا نُبالغ في التوقعات.

من الناحية النظرية، فإن رفع العقوبات سيساعد في استقرار الأسعار، وتحسين توفر المواد الأساسية، وعودة الاستثمارات، وكل ذلك ينعكس على حياة المواطنين.

لكن من الناحية العملية، ما زلنا أمام عدد من التحديات الجسيمة التي تعيق هذا التحسن، وأبرزها الدمار الهائل في البنية التحتية، والفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وضعف القدرة الإدارية لدى العديد من الهيئات الحكومية، فضلاً عن استمرار بعض العقوبات الدولية التي قد لا تُرفع في المدى المنظور.

كما أن التعافي الاقتصادي يتطلب وقتاً طويلاً، وخطواً استراتيجية مدروسة، وهذا ما نفتقر إليه حتى الآن. لذلك، من المرجّح أن يكون التحسن تدريجياً، وقد لا يشعر به المواطن في الأشهر الأولى بعد رفع العقوبات.

هل يمكن أن يؤثر رفع العقوبات على طبيعة العلاقات بين سوريا والغرب؟

بالتأكيد، يمكن لرفع العقوبات أن يشكّل بداية لتحسّن تدريجي في العلاقات بين سوريا وبعض الدول الغربية، لكنه لن يكون تحسنًا كاملاً أو سريعًا.

الغرب، وبالذات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ربطوا مسألة تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية بجملة من الشروط، منها الإصلاح السياسي، وقف انتهاكات حقوق الإنسان، والتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة السورية تحت مظلة الأمم المتحدة.

رفع العقوبات قد يُفهم على أنه بداية لتليين المواقف، وفتح قنوات للحوار السياسي والدبلوماسي، وقد يُساهم في بناء الثقة، لكنه لا يعني أن العلاقات ستعود إلى طبيعتها في وقت قريب.

كما أن مصالح الدول الغربية ليست متطابقة فيما بينها، فبعضها قد يدفع نحو الانفتاح، بينما يفضل البعض الآخر الإبقاء على سياسة الضغط، خصوصاً في ظل التجاذبات الدولية المرتبطة بالملف السوري، والتدخلات الإقليمية من قبل قوى مثل إيران وروسيا وتركيا.

أخيراً، هل تعتقدون أن المواطن السوري العادي سيشعر بالفرق بعد رفع العقوبات؟

من الناحية الواقعية، نعم، المواطن السوري قد يشعر ببعض التحسن في حياته اليومية، خاصة من جهة الأسعار وتوفر المواد الغذائية والطبية.

إحدى أبرز نتائج العقوبات خلال السنوات الماضية كانت التضخم الحاد، وندرة السلع، وارتفاع أسعار كل شيء، بما في ذلك المواد الأساسية. فإذا تم فعلاً رفع العقوبات، وبدأت حركة التجارة والاستيراد بالتحسن، فإن ذلك سينعكس على الأسواق، وعلى حياة الناس بشكل مباشر.

لكن لا بد من التحذير من الإفراط في التفاؤل، فالمواطن السوري لا يحتاج فقط إلى توفر السلع، بل يحتاج إلى دخل يوازي هذه التكاليف، وهذا يتطلب خلق فرص عمل، وتنشيط الاقتصاد، وهو ما لن يحدث بين ليلة وضحاها.

لذلك، يمكن القول إن التحسن الملموس سيتطلب وقتاً، وجهوداً حقيقية من الدولة والمجتمع، ومشاركة من القطاع الخاص والمجتمع الدولي، وإلا فإن نتائج رفع العقوبات قد تظل محدودة، أو تذهب في غير اتجاهها الطبيعي بسبب الفساد، وسوء الإدارة.

تحالف ندى يختتم مؤتمره الأول برؤية استراتيجية جديدة لدعم النضال النسائي

اختتم «تحالف ندى» (التحالف النسائي الديمقراطي الإقليمي) مؤتمره الأول، والذي انعقد في مدينة السليمانية في إقليم كردستان، بمجموعة من الأهداف والرؤى التي تهدف إلى تعزيز النضال النسائي، ودعم مبادرات السلام والمجتمع الديمقراطي، وفي مقدمتها المبادرة التي أطلقها القائد عبد الله أوجلان، باعتبارها مبادرة محورية لحرية النساء.

جاء ذلك في البيان الختامي الذي أصدره التحالف عقب انتهاء المؤتمر، والذي امتد من ١٥ حتى ١٧ آيار الجاري، واستمر على مدار ثلاثة أيام، تحت شعار: «نحو مجتمع ديمقراطي قائم على الثورة النسائية»، بمشاركة المئات من الناشطات من مناطق النزاعات، إلى جانب الفرص التاريخية التي تقابل تلك التحديات.

تناولت جلسات المؤتمر قضايا نظرية مهمة تتعلق بالمرأة في الشرق الأوسط، وما تتعرض له من تهميش وإقصاء على مختلف الأصعدة. واعتبر المؤتمر أن ما تشهده المنطقة من صراعات يشكل حرباً عالمية ثالثة غير معلنة، تمثل إبادة ممنهجة للنساء، كما في شنكال، وفلسطين، والسودان، واليمن. وقد حمّل المؤتمر الدول القومية المسؤولية، بوصفها أنظمة تفتقر إلى الديمقراطية، إلى جانب الحكم الديني السياسي المتحالف مع الرأسمالية العالمية.

وفي هذا السياق، أشار المؤتمر إلى

والمنظمات والمؤسسات النسائية من مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن مختلف الشعوب والمكونات الشرق أوسطية والشمال أفريقية.

وأكد البيان أن المؤتمر انعقد في ظل مستجدات دولية وإقليمية ساخنة تحمل في طياتها تغيرات كبيرة على جميع الأصعدة، وخصوصاً فيما يتعلق بأوضاع النساء، من حيث السياسات المجحفة والآثار الكارثية التي طالت النساء في

كما تناول نضالات النساء المعاصرات في روجآفا والسودان واليمن وتونس، وكذلك الثورة النسائية التي حملت شعار «Jin, Jiyan, Azadî» (المرأة، الحياة، الحرية) في إيران، مؤكداً على ضرورة بناء المجتمعات انطلاقاً من حرية المرأة والعلاقات التشاركية الندية بينها وبين الرجل.

وأكدت المشاركات خلال النقاشات على أهمية استثمار الفرص التاريخية المتاحة، وتصعيد نضال الحركات النسائية والمنظمات الفاعلة من أجل ترسيخ قيم السلام وبناء مجتمع ديمقراطي قائم على الثورة النسائية. ودعت المشاركات إلى ضرورة تعزيز التحالفات النسوية على المستوى الإقليمي في مواجهة النيوليبرالية والتحالفات الأبوية المعادية للنساء، وذلك عبر منظور الكونفدرالية الديمقراطية النسائية.

كما شددت المشاركات على أهمية امتلاك النساء لأليات الحماية والدفاع عن الذات، قانونياً ودستورياً وأمنياً، في ظل النزاعات والحروب الطاحنة التي تعصف بالمنطقة.

ودعا المؤتمر إلى تطوير الانطلاقة السياسية للنساء برؤية موحدة ومتكاملة، والعمل على استمرار الإرث النسائي الأممي عبر بناء شبكات نسائية عالمية، والتأكيد على الدور الريادي لتحالف ندى في تعزيز مفهوم الكونفدرالية النسائية الديمقراطية العالمية، بما يضمن استمرارية الثورة النسائية المستندة إلى شعار «المرأة، الحياة، الحرية»، من أجل تقديم حلول جذرية للقضايا المعاصرة وتولي النساء دور القيادة في بناء مجتمع يسوده السلام والديمقراطية.

وخلال اليوم الثالث من المؤتمر، ناقشت المشاركات أنشطة التحالف في الفترة الماضية، وتم تقييم الأداء العام، والتوافق على جملة من الأهداف الاستراتيجية الجديدة، إلى جانب تشكيل سبع لجان متخصصة لتنفيذ مشاريع التحالف، وخرج المؤتمر بجملة من التوصيات والقرارات، أهمها:

١. تعزيز تحالف ندى كتحالف جامع برؤية نسائية شاملة، تستند إلى المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، واعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية إسطنبول، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، وكافة البروتوكولات الإقليمية ذات الصلة.

٢. تبني وثيقة الكونفدرالية النسائية الديمقراطية العالمية، واعتبار وثيقة الثورة النسائية في شمال وشرق سوريا مرجعية أساسية للتحالف، من أجل تطوير أممية نسوية ثورية.

٣. تعزيز التنظيم النسائي وتكثيف النضال لأجل بناء مجتمع قائم على الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة التشاركية بين الرجل والمرأة.

٤. النضال من أجل إحلال السلام وبناء مجتمع ديمقراطي قائم على حرية الفرد، مع رفض كافة أشكال التطرف والنزعات القومية والدينية والمذهبية التي تمزق المجتمعات وتهدر حقوق النساء.

٥. دعم مبادرة «السلام والمجتمع الديمقراطي» التي أطلقها القائد عبد الله أوجلان، بوصفها مبادرة معنية جوهرياً بحرية النساء ومصيرهن في المنطقة.

٦. المطالبة بالإفراج الفوري عن الأسيرات والمعتقلات السياسيات في سجون الأنظمة القمعية والاحتلال.

٧. التضامن مع قضية النساء الإيزيديات، ودعم نضالهن المستمر في مواجهة الانتهاكات والإبادة الجماعية التي تعرضن لها.

٨. تعزيز التضامن الوطني والأممي لنصرة قضايا النساء في كافة أنحاء العالم، من فلسطين والسودان وسوريا واليمن، إلى قضايا العنف الجنسي، وسياسات التهجير القسري، والتغيير الديمغرافي، والنزاعات السلطوية والحروب الاحتلالية.

٩. تمتين شبكة التعاون والتشبيك بين المنظمات النسائية، وتبادل الخبرات والرؤى، وتعزيز أواصر المناصرة، باعتبار أن القضية النسائية هي قضية إنسانية تتجاوز الحدود الجغرافية والسي اسي.

مغارات وكهوف في سوريا عمرها ٢٠ مليون سنة

عمرها أكثر من ٢٠ مليون سنة وتصميماتها تحمل توقيع الطبيعة، تضم سوريا عددا من المغارات والكهوف السياحية الجميلة في وسط وجنوب وغرب البلاد، ومنها ما هو مستثمر سياحيا، والآخر يحتاج لبعض الأعمال والتنظيم لاستثماره وفتح أبوابه أمام السياح، وتتميز هذه المغارات بعراقتها وتاريخها الموغل في القدم حيث يعود أقدمها إلى نحو ٥٠ مليون سنة، كما تتميز بتشكيلاتها الطبيعية البديعة من الصواعد والهوابط (ترسبات كلسية) المدلاة داخل المغارات من أسقفها وجدرانها. «الشرق الأوسط» تستعرض بعض المغارات والكهوف في سوريا: مغارات الضوايات: في منطقة الجبال الساحلية السورية وتحديدا في محافظة طرطوس وحيث يلتقي الوادي بالجبل بالبحر من خلال سلسلة طبيعية جميلة تتموضع بلدة «مشتى الحلو» الجميلة التي تعتبر من أجمل المواقع السياحية السورية وتضم أشهر المنتجعات، قرب مشتى الحلو وعلى بعد نحو ١٥٠٠ متر فقط أي عشر دقائق عن مركز البلدة تتموضع مغارة الضوايات التي تعتبر من أقدم المغارات التي تم استثمارها سياحيا من قبل السوريين التي اكتشفت من قبل أهالي المنطقة سنة ١٩١٤ أي قبل ٩٥ عاما. وحسب تقديرات الجيولوجيين فان عمر هذه المغارة نحو ٢٠ مليون سنة أي من عمر مغارة جعيتا اللبنانية الشهيرة، وترتفع المغارة عن سطح البحر ٧٥٠ مترا.

والضوايات استثمرت سياحيا قبل نحو ٤٠ عاما وتمت إنارتها من الداخل، وتبلغ مساحتها من الداخل ٥٠٠ متر، وأخذت المغارة اسمها الضوايات من وجود فتحات في سقفها، وتتميز المغارة أيضا بمناظر بتصميمات رائعة من عمل الطبيعة، وفيها نفق ضيق انسيابي الشكل يأخذك إلى قاعات عمرها من عمر المغارة.

الوصول إلى مغارة الضوايات سهل بالسيارة أو مشيا على الأقدام من بلدة مشتى الحلو فالطريق إليها معبد بشكل جيد، والتجول داخل المغارة ممتع.

وليس بعيدا عن مغارة الضوايات وفي محافظة طرطوس أيضا تقع مغارة بيت الوادي قرب بلدة دوير رسلان في جبال الساحل السوري، والوصول لهذه المغارة المستثمرة سياحيا سهل من خلال الطريق الدولي الواصل بين مدينتي حمص واللاذقية مرورا بمدينة طرطوس وقبل الوصول إلى طرطوس بنحو ٢٥ كلم يتموضع المفرق الموصل للمغارة.

وإذا ما اجتزنا بالسيارة مدينة طرطوس واتجهنا نحو اللاذقية وبالقرب من مدينة بانياس على مسافة نحو ٣٠ كلم تتموضع مغارة البارودية في وادي يسمى وادي الحمام بمنطقة بانياس وهي مغارة بلا حدود ومقسمة إلى غرف نظامية وممرات طبيعية وهوابط وصواعد. وليس بعيدا عنها أيضا تجد مغارة ثانية على مسافة ٢٠٠ متر فقط تسمى مغارة الثير التي لم تستثمر بعد بشكل جيد ولا يعرف مداخلها وغرفها إلا السكان القريبين منها.

مغارة القصير (الأسطورة): بعد أن خرجنا من مغارة الضوايات ومع دهشة مرافقي وانعقاد لسانه للحظات بعد خروجه من عالم غريب عجيب قال مندهشا ونحن نهم بركوب السيارة: «هل يعقل أننا كنا قبل دقائق في مكان عمره ٢٠ مليون عام لا أصدق ذلك». فضحكت وقلت له صدّق يا صديقي فهناك مغارة أخرى في سوريا عمرها ٥٠ مليون عام، وبالفعل توجد مغارة القصير قرب بلدة القصير السورية في محافظة حمص شمال غربي العاصمة دمشق التي تبعد ٣٠ كلم عن مدينة حمص باتجاه الحدود اللبنانية كما تبعد نحو ٥ كيلومترات فقط عن منابع نهر العاصي في منطقة الهرمل الحدودية ويمكن الوصول إليها مباشرة من الطريق الدولي الذي يربط العاصمة دمشق بحمص قبل الدخول إلى حمص بنحو ١٥ كلم حيث يوجد على يمين الطريق مفرق القصير وعلى مسافة ١٥ كلم فقط عن الطريق الدولي تتموضع المغارة الأعجوبة التي اكتشفت صدفة قبل نحو ١٢ عاما عندما كان عدد من عمال شركة حكومية يفجرون الصخور في موقع لبناء سد سطحي وكشفت الأعمال وجود هذه المغارة.

والمغارة لم تستثمر سياحيا بعد كما قال لنا رئيس مجلس مدينة القصير المهندس حسين بلال بسبب الحاجة لإمكانيات مالية كبيرة لاستثمارها تفوق مقدرة مجلس المدينة على تحملها، هذه المغارة الأعجوبة نالت شهرة كبيرة عند اكتشافها خاصة من قبل الباحثين العلميين الجيولوجيين وغيرهم، ومنهم الدكتور شاكر مطلق وهو طبيب وشاعر وباحث في مجال العلوم ومن أبناء محافظة حمص حيث تقع المغارة، وقال لنا إنها أسطورة فعلا وقدّر عمرها بأكثر من ٧٠ مليون عام وليس ٥٠ مليون عام كما تم تداوله حين اكتشافها. وتتميز المغارة بمدخل عرضه نحو ١٠ أمتار وبارتفاع مترين ناجم عن تفجير الصخور يدخل منه إلى العمق أكثر فأكثر حيث ما زال هذا القسم من المغارة منارا بضوء طبيعي، يهبط بضعة أمتار لتشاهد مناظر فريدة من الصواعد والهوابط، وعند حافة المنحدر تشاهد تشكيلات مذهلة على شكل شلالات حقيقية بنية اللون أو بيضاء وفي السطح هناك عدد هائل من الهوابط متعددة الأقطار، إحدى الباحثات أيضا من مدينة حمص وهي الدكتورة فاتنة الشعار وصفت هذه المغارة بأنها آية من آيات الجمال والفن أبدعتها يد الطبيعة بشكل لو اجتمع فنانو الأرض جميعا لما استطاعوا أن يبدعوا مثلها. تهوية المغارة جيدة ودرجة الرطوبة معتدلة خاصة في فصل الصيف حيث تصل الرطوبة إلى ٥٥٪ وفي الشتاء إلى ٩٨٪ وبالتالي لا يشعر الزائر بأي انزعاج داخلها. تتألف المغارة من قاعة رئيسية كبيرة بمساحة تقدر بنحو ٢٣٥٠ مترا مربعا ويصل أقصى بعد لها إلى ١٢٥ مترا وأقصى عرض ٢٦ مترا وبارتفاع ١٧ مترا، يتراوح طول النوازل بين نصف متر وتسعة أمتار وتنغرس الأعمدة في قاعدة المغارة وكأنها سهام تشير بطرفها العلوي إلى سقف المغارة الموشى بالرسوم الطبيعية الصاعد مع النازل ليشكلان عمودا واحدا، وفي المغارة نحو ٢٠ عمودا يتراوح طولها بين ٨ إلى ١٦ مترا تتميز بألوانها الجذابة المتعددة؛ الأبيض والأسود والموشى بألوان أخرى وكأنها تماثيل بأبعادها المغزلية والأسطوانية أو الأنبوبية بالإضافة للستائر على أشكال سيوف ورؤوس. وما يميز المغارة أيضا وجود بعض السراديب. وبعض الباحثين يعتقد أن مغارة القصير تتشكل من عدة طوابق لم تظهر جميعها.

مغارة عريقة جنوب دمشق: ونترك مغارة القصير والدهشة تعقد لساننا وحالنا يقول ما أروع الطبيعة وهي تنسج من الصخور مناظر لا يمحوها الزمن ولا السنوات حتى ولو كانت عشرات الملايين من السنين. ونتركها لنأخذ طريق دمشق الدولي من حمص ولننطلق إلى المنطقة الجنوبية من دمشق حيث جبل العرب ومحافظة السويداء، هنا وعلى مسافة نحو ٧٠ كلم عن دمشق جنوبا و٢٥ كلم عن السويداء شمالا تتموضع مغارة «عريقة» وهي بالفعل اسم على مسمى فالعراقة فيها لا حدود لها، وهي كالمغارات الأخرى تضم مناظر طبيعية جميلة من صواعد ونوازل، وفيها نبع ماء، وتتميز بدفئها شتاء وبرودتها صيفا مما جذب لها السياح على مر الفصول والأوقات من السنة، كما أقيم بجانبها منتزه جميل تقام فيه الحفلات على مدار أيام السنة.

وفي محافظة السويداء هناك أيضا مغارة «قنوات» التي تتوسط موقعا أثريا جميلا يضم عددا من الأوابد التي تعود للعصر الروماني ولفترة العرب الأنباط، هنا وبين بساتين كروم العنب تتموضع مغارة قنوات التي يزيد طولها عن ٢ كلم وعرضها من ٣ - ٦ أمتار وارتفاعها من ٢,٥ - ٥ أمتار، وتتميز بطقسها اللطيف. ويعتقد البعض من أهالي المنطقة أن المغارة مفيدة صحيا، بسبب رطوبة مناخها المعتدل، وهذا النوع من المناخ مفيد لمرضى الربو والتحسس والجهاز التنفسي والباحثين عن الهدوء والسكينة وعن علاج للقلق والاكتئاب النفسي.

نساء ريف حلب نمط حياة متباين لعطاء لا ينضب

في قرى ريف حلب، حيث تمتد الحقول وتتناثر البيوت بين بساتين الزيتون والقمح، تعيش المرأة حياة لا تشبه سواها. تحمل في يديها تعب الأرض، وفي قلبها همّ الأسرة، وتبني بصمت مجتمعاً ينهض من رماد الأزمات. بين المواشي، والزراعة، والتعليم، تتعدد أدوار المرأة الريفية، لكنها تشترك جميعاً في قوة الإرادة وصبر الحياة.

في قرية بزاعة، التقت صحيفة «السوري» بـ أم وسيم، سيدة خمسينية تعمل في تربية المواشي منذ أكثر من عشرين عاماً. تقول بابتسامة ممزوجة بملامح التعب: «أنا مسؤولة عن أكثر من عشرين رأس غنم. أستيقظ قبل طلوع الشمس لحلبها، أطهو اللبن وأصنع الجبن واللبنة. هذا عملي وعملي هو حياتي. حتى أولادي كبروا وتعلموا من هذا التعب.» ورغم الحرب التي عصفت بالريف في السنوات السابقة، لم تترك أم وسيم أغنامها يوماً، بل تمسكت بها لأنها مصدر رزقها الوحيد.

أما أمينة، شابة في الثلاثين من عمرها من قرية تل الضمان، فهي تعمل في زراعة القمح والبقوليات. تقول: «بعد أن سافر أخي وزوجي بحثاً عن عمل، أصبحت الأرض مسؤوليتي. أزرع وأحصد واتحمل كافة الأعباء. صحيح أن الزراعة صعبة، لكنها تُشعرني بالفخر. المرأة في الريف ليست ضعيفة، بل هي قلب الأرض النابض».

من طرف آخر، نجد حنان، وهي معلمة في مدرسة ثانوية بإحدى قرى ريف حلب الشرقي. تسرد تجربتها بالقول: «التدريس في الريف ليس سهلاً. أغلب الطالبات يأتين من بيوت بسيطة، وبعضهن يساعدن أمهاتهن في الحقول بعد الدوام. أحاول أن أكون أكثر من معلمة لهن، أريد أن أزرع فيهن الثقة بأن العلم يفتح الأبواب.» حنان ترى في التعليم أداة لتحرير المرأة الريفية من قيد الحاجة، وتقول إن كثيراً من الطالبات يرغبن بأن يصبحن معلمات مثلها. كما قالت إنه لا يوجد هيئات تهتم بحياة المرأة في الريف وتبين أهميتها في المجتمع منتقدة الدور الحكومي في إهمال حياة المرأة الريفية.

وتُجمع هؤلاء النساء على أن حياة الريف صعبة، لكنها غنية بالمعنى والكرامة. المرأة هناك لا تملك الكثير من الموارد، لكنها تملك ما هو أهم: العزيمة والرضا والصبر. ومن المواشي إلى الزراعة إلى التعليم، تبقى المرأة في ريف حلب ركيزة أساسية في حياة الأسرة، وشريكة في بناء المجتمع.

رغم الظروف الصعبة التي يعانين منها في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية، تظل النساء في ريف حلب نموذجاً حياً على القوة والصبر، ويواصلن العمل في مجالاتهن المختلفة من أجل بناء مجتمعهن، دون انتظار إشادة أو اعتراف.

كنيسة السريان «مار جرجس» في حلب... منارة روحية وثقافية تتحدى أزمات الزمن

حلب/ خالد الحسين

في قلب حي السليمانية بمدينة حلب، تقف كنيسة السريان الأرثوذكس «مار جرجس» شامخة بتاريخها العريق الممتد منذ تأسيسها عام ١٩٣١، لتكون رمزاً روحياً وثقافياً لطائفة السريان الأرثوذكس الذين شكلوا جزءاً أصيلاً من النسيج الحلبي المتنوع.

تتميز الكنيسة بطراز معماري سرياني فريد، يجمع بين البساطة والرهبة، مع قبة رئيسية مصنوعة من الحجارة الحلبيّة تعلوها صليب يرمز إلى الصمود والإيمان. كما تزين جدرانها أيقونات قديمة تجسد حياة السيد المسيح والقديسين، وعلى رأسهم مار جرجس، الذي يظهر في أيقونته وهو يمتطي حصانه ويصارع التنين، رمز الانتصار والخير.

تستضيف الكنيسة صلوات يومية وقداديس في المناسبات الدينية الكبرى، تقام باللغتين السريانية والعربية، وسط أجواء روحانية تعبق بالتراتيل السريانية القديمة التي تعيد الحضور إلى جذور المسيحية الأولى.

في تصريح خاص لـ «السوري»، أكد الأب جورج شاشان، أحد رجال الكنيسة، أن «مار جرجس ليست مجرد مكان للعبادة، بل بيت لكل سرياني ولكل من يبحث عن السكينة. نسعى لنقل هذا التراث إلى الأجيال الشابة والحفاظ على لغتنا وتراثنا التي ورثناها عن أجدادنا». وأضاف أن الكنيسة تعرضت لأضرار جزئية خلال الحرب، لكن الإيمان لم يُمسّ، ويتم حالياً العمل على ترميمها لإعادة الحياة إلى المجتمع.

ولم تقتصر الكنيسة على الجانب الديني فقط، بل لعبت دوراً ثقافياً واجتماعياً من خلال تنظيم لقاءات شبابية، ودروس في اللغة السريانية، ومحاضرات دينية وفكرية، ما جعلها مركز إشعاع فكري وروحي في الحي.

وفي لقاء مع الشابة جوليا حداد من سكان حي السليمانية، عبرت عن شعورها بالطمأنينة لقرب منزلها من الكنيسة، قائلة: «نشعر بالراحة عندما نسمع صوت الأجراس، فهي جزء من تراثنا وحياتنا اليومية».

رغم الأزمات والصراعات التي شهدتها مدينة حلب، تبقى كنيسة مار جرجس للسريان رمزاً للصمود والإيمان، ومكاناً يجمع القلوب على المحبة والتسامح، حاملةً في جدرانها ذاكرة جماعية حية لطائفة ساهمت في تشكيل وجه المدينة الحضاري، وستظل منارة مضيئة في تاريخ حلب وتراثها العريق.

فن الأرابيسك.. صناعة تحاكي التراث الدمشقي

يبدو أن صناعة المفروشات السورية التي يعود تاريخ انطلاقتها لمئات السنين، حيث تطورت مع الزمن، مكتوب عليها الانتكاسات والنكبات - يعلق عدنان أحد أصحاب مصانع المفروشات المنزلية بدمشق - فقبل الأزمة عانت صناعة المفروشات السورية منافسة المفروشات المستوردة، وخاصة مع فتح الأسواق السورية لها بطلاقة ومنها المفروشات التركية. ورغم أن المفروشات السورية لا تقل جودة عن المستوردة وخاصة التركية، فقد كان البعض من أصحاب الصالات والمراكز التجارية يطلق دعايات مركزة وبمختلف الوسائل الإعلامية ولوحات الطرق، جعلت الناس يتجهون لاقتنائها، مستغنين عن المفروشات المصنعة محليا.

بعد انطلاق الأزمة في عام ٢٠١١ والحرب، جاءت الضربة القاصمة لصناعة المفروشات - يتنهد عدنان، خاصة أن معظم مصانع وورش تصنيعها تقع في الغوطة الشرقية، وتحديدا في منطقة سقبا التي كانت تعرف بعاصمة المفروشات السورية وتوجد بها أفضل وأرقى مصانع المفروشات في سوريا، حيث طغت على مناطق أخرى اشتهرت منذ عشرات السنوات بوجود هذه المصانع والورش الآلية واليدوية، ومنها مناطق عربين وداريا وببيلا، وجميع هذه المناطق تقع في أماكن اشتباكات وحرب، مما جعلها تخرج عن الخدمة ولا يعرف أصحابها شيئا عنها، حيث إن معظمهم يقطنون في دمشق أو في أماكن آمنة نسبيا ولديهم صالات بيع فيها.

كامل الخبير، شاب دمشقي ورث عن عائلته في حي القنوات بوسط دمشق صالة لبيع المفروشات المصنعة من الخيزران والقصب ومعملا كبيرا لتصنيعها في منطقة الغوطة الشرقية، ومعملا آخر في منطقة العسالي بالقدم في جنوب دمشق، توقف المعملان عن العمل بعد انطلاق الأزمة بأشهر قليلة ولم يعد يعرف شيئا عن معمله وما كان به من الات تزيد قيمتها على الـ٥٠٠ ألف دولار أميركي والمنتجات الجاهزة في حينها قبل ٣ سنوات. واضطر كامل إلى تأجير جزء من صالة البيع لديه لأحد الأشخاص ليحوله إلى صالون حلاقة رجالية حتى يتمكن من الحصول على مردود مادي ولو بسيط يعينه على متطلبات العيش؟!

يتحسر كامل في لقاء مع «الشرق الأوسط» على حكاية معمله وتاريخ أسرته مع صناعة المفروشات، وهي -كما يرينا - شهادات الشكر والتكريم والميداليات الذهبية التي حصل عليها معمله من إدارات معارض شارك فيها خارج سوريا وداخلها، ومنها معرض باريس الدولي. ويلفت انتباهنا إلى واجهة صالته المكتوب عليها أنها أول معمل لصناعة مفروشات القصب والخيزران في منطقة الشرق الأوسط والسجل الصناعي الذي يعود تاريخه لعام ١٩٥٠ الذي يدلل على ذلك وكيف كان قبل الأزمة يصدر منتجاته لبلدان الخليج العربي ولبنان، وأن هناك فنادق دولية وقصورا اقتنت مفروشاتها من معملهم ومنها فنادق ريجينسي قطر و٥ فنادق في قبرص. يشرح كامل: «تمتد رحلة معملنا إلى أواخر أربعينات القرن الماضي، حيث بدأنا بإنتاج كراسي الخيزران الخاصة بالمقاهي والحفلات، ومن ثم طورناه لإنتاج مفروشات البامبو، حيث كنا نستورد المادة الخام من سنغافورة، فقدمنا للزبائن جميع أنواع المفروشات من غرف نوم وأطقم جلوس صالونات وطاولات وكراسي لغرف السفرة. وبعد ذلك، قمنا بتدريب الكثير من الحرفيين على صناعة هذه المفروشات، ومعظمهم من عائلتنا أو من العاملين لدينا حيث افتتحوا ورشا جديدة لها، ووصل عددها للعشرات قبل الأزمة، ولكن حاليا معظمها توقف عن العمل لوجودها في مناطق الغوطة الشرقية في سقبا وداريا وعربين وكفر بطنا وببيلا وبيت سحم وغيرها. وبالنسبة لي، فلدينا معملان: الأول لي ويقع في منطقة عقربا وهو معمل كبير على مساحة واسعة وبـ٥ طوابق، وكان يعمل لدي نحو ٢٢ عاملا حرفيا متخصصا. بعد بدء الأحداث، تركنا المعمل وما فيه من منتجات بالمستودعات وعددها ٣٥٠ كرسي خيزران وكراسي هزازة ومفروشات أخرى، سمعنا أنها احترقت جميعها بسبب المعارك، والآلات لا نعرف عنها شيئا. أما المعمل الثاني وورثته عن والدي في منطقة العسالي، فسمعنا أن الاته من مخارط وغيرها، ومعظمها مستوردة من الخارج، انصهرت تماما بسبب المعارك في المنطقة».

«للأسف، فإن صناعة المفروشات تأثرت سلبا بسبب الأزمة. وقبلها، كان استيراد المفروشات الأجنبية، والتركية بشكل خاص، كارثة لهذه الصناعة السورية العريقة - يضيف كامل - حتى ولو أعدنا العمل بمصانعنا فإننا لن نعود كما كنا، فأسعار المواد الأولية وجميعها مستوردة من خشب وخيزران وغيرها ازدادت نحو ٤ أضعاف بسبب ارتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية وكذلك توافر الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود بشكل كبير، ومن ثم سنضطر إلى بيع منتجاتنا بأسعار مضاعفة، ولن يأتينا زبائن إلا المقتدرين ماليا لشراء المفروشات، ولذلك فإن مستقبل مهنتنا كصناعة مفروشات وتجارتها غامض. وبالنسبة لنا كتصنيع مفروشات تراثية من الخيزران والقصب، أعتقد أنها ستدخل مرحلة الانقراض مثلا. بالنسبة إلى عمال مصنعي المختصين الـ٢٢ اضطروا إلى الهجرة خارج سوريا لتأمين مصدر رزق، وجميعهم صاروا يعملون بمهن أخرى لا علاقة لها بصناعة المفروشات».

هكذا حال صناعة المفروشات السورية التي تعتمد على الآلة والعمالة الخبيرة، فما هو حال تلك المفروشات العريقة التي تعتمد على اليد الحرفية فقط، ومنها المفروشات كالطاولات والكراسي والأسرة والخزائن المصنعة من خشب الليمون والورد والكينا والزيتون والجوز والمزخرفة بالموزاييك والمنجدة بالبروكار. يؤكد الكثير من المتابعين أن هذه الصناعة شبه منقرضة؛ فتكلفتها مرتفعة جدا وزبائنها قليلون جدا، ولذلك من يعمل بها حاليا بقصد الهواية والتوثيق لتبقى في الذاكرة باستمرار مع دخولها مرحلة الانقراض وهجرة العاملين فيها وارتفاع تكلفتها.

صناعة الصابون في حلب بين عبق التراث وغياب الدعم الحكومي

في قلب المدينة القديمة بحلب، وبين أزقتها المتشابكة التي ما زالت تنبض بعبق التاريخ، تقاوم صناعة الصابون البلدي – أو كما يعرف بصابون الغار – عوامل الزمن، لا كحرفة تقليدية فقط، بل كمصدر فخر اقتصادي وثقافي. ورغم ما تمتلكه هذه الصناعة من تاريخ يمتد لآلاف السنين، فإنها اليوم تواجه تحديات كبيرة، أبرزها غياب الدعم الحكومي الحقيقي، الأمر الذي يهدد بإضعافها وربما اندثارها مع مرور الوقت.

منذ العصور القديمة، اعتُبرت حلب مركزاً رئيسياً لصناعة الصابون في الشرق الأوسط، حيث يتميز الصابون الحلبي بتركيبته الطبيعية من زيت الزيتون وزيت الغار، وبطريقته التقليدية في التصنيع التي تعتمد على الطهي في قدور ضخمة ثم التقطيع والتجفيف والتعتيق لعدة شهور. لكن هذه الصناعة، التي كانت تُصدر منتجاتها إلى أوروبا وآسيا منذ القرون الوسطى، تجد نفسها اليوم محاصرة بين ضعف البنية التحتية، وتكاليف الإنتاج المتصاعدة، وغياب أي خطة حكومية لحمايتها أو دعمها.

وفي أحد المصانع الصغيرة بحي باب النصر، تحدث إلينا محمود العيسى، صاحب مصنع صابون ورثه عن والده وجده. قال لمراسلنا: «الحكومة تتحدث عن دعم الصناعات التراثية، لكن الواقع مختلف. لا نحصل على تسهيلات في نقل وتصنيع المواد أو تصدير المنتج. الضرائب مرتفعة، والروتين الإداري يخنقنا، ناهيك عن انقطاع الكهرباء وصعوبة تأمين الوقود».

أما رائد كنو، تاجر صابون يعمل في سوق الزهراوي، فقال: «لدينا منتج نقي ونادر، الناس في أوروبا يدفعون مبالغ عالية مقابل قطعة صابون حلبي، لكننا نعاني في تصديرها بسبب ضعف التسهيلات، وغياب أي هيئة رسمية تدعم ترويج المنتج دولياً. نعمل بمجهودنا الفردي، نسوق على الإنترنت ونتعاون مع وسطاء خارجيين، بينما الدولة لا تحرك ساكنا».

عوائق جمّة تهدد الاستمرارية

تعاني الصناعة من نقص حاد في زيت الغار، بسبب ارتفاع سعره وصعوبة الحصول عليه نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي، فضلاً عن التضخم الذي يرفع أسعار المواد الأولية. كما أن افتقار المصانع للدعم الفني والتقني يحول دون تحديث خطوط الإنتاج، الأمر الذي يبقي بعض المصانع على أدوات بدائية، رغم قدرتها على التحول إلى صناعة تنافسية عالمية.

ومن الملاحظ أن الحكومة، رغم تصريحاتها المتكررة حول دعم «الاقتصاد المحلي» و«المشروعات الصغيرة»، لم تترجم وعودها إلى سياسات ملموسة في حلب. حيث لا توجد إعفاءات جمركية واضحة لمستوردي المواد الأساسية، ولا مبادرات لفتح أسواق جديدة. بل على العكس، يتهم البعض الجهات الرسمية بوضع عراقيل إدارية وتنظيمية أمام التوسع أو التصدير.

حلم البقاء رغم كل التحديات

وعلى الرغم من كل التحديات، لا يزال العاملون في هذه الصناعة متمسكين بحلم البقاء. يسعون للحفاظ على هذا التراث الحي، ويعملون بصبر وشغف، متحدين الصعاب، ولكنهم بحاجة إلى تدخل حقيقي من الدولة – ليس بالكلمات والشعارات – بل بخطط عمل، دعم مادي، تخفيف للضرائب، وترويج خارجي منظم.

إن صناعة الصابون الحلبي ليست مجرد مهنة تقليدية، بل كنز وطني، ومورد اقتصادي، وصورة جميلة عن سوريا في الخارج. وإن لم تتحرك الجهات المعنية لإنقاذها اليوم، فقد لا نجد لها مكاناً في مستقبل الغد. فهل تنتصر البيروقراطية على التاريخ؟ أم أن الحكمة ستغلب، ويمنح هذا التراث ما يستحق من اهتمام؟.

ترامب يرفع العقوبات الأميركية عن سوريا..

وسوريا كانت حاضرة في قمة الرياض

برئاسة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومشاركة أمير قطر وأمير الكويت وملك البحرين وولي عهد أبو ظبي ونائب رئيس وزراء عُمان. عقدت القمة الخليجية الأميركية في العاصمة السعودية الرياض.

وقال ولي العهد السعودي خلال كلمة الافتتاح إن القمة الخليجية الأميركية تعكس الحرص على تطوير التعاون والعمل الجماعي من أجل استقرار المنطقة.

وأضاف «نسعى لوقف التصعيد في المنطقة، وإنهاء الحرب في غزة، وإيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية»، وأشاد بالقرار الذي اتخذه الرئيس ترامب برفع العقوبات عن سوريا.

وأكد على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية، ودعم الجهود الرامية إلى إحلال الاستقرار في لبنان.

وفي نهاية أعمال القمة، أكد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، في مؤتمر صحفي أنه تم الاتفاق على ضرورة وقف الحرب في غزة، والإفراج عن جميع الرهائن، وتدفق المساعدات الإنسانية إلى القطاع، والعمل على تحقيق سلام عادل ودائم، وحل الدولتين.

وقال إن زيارة ترامب عبرت عن عمق الشراكة الاستراتيجية بين الدول الخليجية والولايات المتحدة، والسعي الجاد لإيجاد حلول للأزمات في المنطقة.

ترامب يرفع العقوبات

قال ترامب خلال جلسات القمة، إن إدارة الرئيس السابق جو بايدن خلقت فوضى بالمنطقة من خلال سماحها بالعدوان الذي مارسته أذرع إيران، مضيفاً «أود أن أعقد صفقة مع إيران، ولكن عليها أولاً وقف دعم الإرهاب بالمنطقة وعدم السعي للحصول على سلاح نووي».

وأكد على أنه يجب تطبيق العقوبات الأميركية على طهران في حال استمرار سعيها للحصول على هذا السلاح.

وعلى صعيد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، قال ترامب يجب الإفراج عن كل الرهائن في غزة والعمل من أجل إحلال السلام بدعم من قادة هذه القمة.

وحول الشأن اللبناني، قال إن لدى لبنان فرصة للتحرر من قبضة حزب الله، وبإمكان الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء بناء دولة جيدة ومستقرة تعيش بسلام.

وأشار الرئيس الأميركي إلى عزمه رفع كل العقوبات عن سوريا، وأوضح أنه «التقى بالرئيس السوري أحمد الشرع، بمشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ليحث تطبيع العلاقات مع سوريا».

وفي إشارة إلى سوريا، قال إن واشنطن ستعمل على إضافة المزيد من الدول إلى الاتفاقات الإبراهيمية الموقعة بين إسرائيل ودول عربية.

اجتماع ترامب مع الشرع

على هامش القمة الخليجية الأميركية، عقد ترامب اجتماعاً مع أحمد الشرع في الرياض،

وحضر اللقاء ولي العهد السعودي، وشارك فيه أردوغان عبر تقنية الفيديو.

وقال الرئيس الأميركي إن «الولايات المتحدة تبحث تطبيع العلاقات مع سوريا بعد اللقاء بالشرع»، وشدد على أن قراره برفع العقوبات عن سوريا كان لمنحها فرصة جديدة.

وقالت وزارة الخارجية السورية إنه تم التأكيد خلال اللقاء على أهمية رفع العقوبات عن سوريا ودعم مسار التعافي وإعادة الإعمار.

وعلق وزير الخارجية السوري على اللقاء «نشارك هذا الإنجاز مع الشعب السوري الذي ضحى لإعادة سوريا إلى مكانتها».

ونقلت وكالة رويترز عن مصادر وصفتها بالمطلعة أن الشرع يريد صفقة تجارية ليلاده تشمل بناء برج يحمل اسم الرئيس الأميركي في دمشق.

وقالت المصادر إن الصفقة تشمل منح الولايات المتحدة حق الوصول إلى موارد النفط والغاز في سوريا، وتهدئة التوترات مع إسرائيل، والتعاون ضد إيران.

فتح نافذة أمل

اعتبر الرئيس أحمد الشرع قرار رفع العقوبات الذي أعلنه الرئيس ترامب في السعودية، بأنه يمهّد الطريق لرفع المعاناة عن الشعب السوري.

وأشاد في كلمة له بعد عودته من الرياض، بالتفاعل الإيجابي للجاليات السورية في الخارج، ومساهمتهم البنّاءة في المطالبة برفع العقوبات، مؤكداً أن هذه الجهود كان لها أثر كبير في تحقيق هذا الإنجاز، وقال إن سوريا لا تحتفل برفع العقوبات فحسب، «بل بعودة المشاعر الجياشة بين شعوب المنطقة».

وأكد أن «سوريا طوت صفحة مأساوية في تاريخها الحديث تحت حكم النظام السابق، وأن نافذة الأمل قد فتحت، رغم أن البلاد ما زالت مكبلة بآلام الماضي».

وشدد على أن وحدة الشعب وتضحياته كان لها أثر كبير في تغيير الرأي العام العالمي تجاه سوريا.

وأضاف أن سوريا «نجحت في فتح أبواب كانت مغلقة، ومهدت الطريق لعلاقات استراتيجية مع الدول العربية والغربية».

وأكد أن سوريا «لن تكون بعد اليوم ساحة لتقاسم النفوذ»، وأنه لن يسمح بتقسيم سوريا، وشدد على أن سوريا لكل السوريين.

واختتم كلمته بالتأكيد على أن «المحن قد علّمت السوريين أن قوتهم تكمن في وحدتهم».

قمة بغداد: دعوة لوقف فوري للعمليات العسكرية في غزة وتأكيد على ضرورة حوار سياسي شامل في سوريا

دعا البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في العاصمة العراقية بغداد السبت، المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية، والضغط لوقف فوري لإراقة الدماء في قطاع غزة، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة دون عوائق إلى المناطق المتضررة.

وشدد البيان على مركزية القضية الفلسطينية، مع التأكيد على ضرورة فتح جميع المعابر أمام المساعدات الإنسانية، وتمكين الوكالات الأممية من أداء مهامها، مشيراً إلى أن الجيش الإسرائيلي يستخدم الغذاء كسلاح حرب في خرق واضح للقانون الدولي.

ورفض القادة العرب بشكل قاطع أي محاولات لتهجير الشعب الفلسطيني، مجددين مطالبتهم بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

وعلى الصعيد الإقليمي، أكد البيان دعم القمة للبنان في مواجهة التحديات، والحفاظ على وحدة أراضيه واستقراره، إضافة إلى دعم ليبيا ومسار الحل السياسي فيها عبر الحوار الوطني الشامل.

كما أعربت القمة عن تأييدها للمحادثات الجارية بين إيران والولايات المتحدة، أملاً في التوصل إلى نتائج إيجابية، وأدانت جميع أشكال الإرهاب والأفكار المتطرفة المرتبطة به.

تأتي هذه القمة في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، واستمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتحديات سياسية وأمنية تهدد استقرار المنطقة بأكملها.

حوار وطني سوري

وحول الوضع في سوريا، أكد البيان الختامي لقمة بغداد احترام خيارات الشعب السوري، بكل مُكوّناته وأطيافه، ودعم وحدة الأراضي السورية، ورفض جميع التدخلات في الشأن السوري. كما أدان «الاعتداءات الإسرائيليّة المُستمرّة على الأراضي السورية».

ودعا المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي إلى «مُمارسة الضغط لوقف هذه الاعتداءات».

وأكد «ضرورة المُضي بعملية سياسية انتقالية شاملة تحفظ التنوع والسلم المُجتمعي مع أهمية احترام معتقدات ومُقدَّسات فئات ومُكوّنات الشعب السوري كافّة». ورحب بإعلان رئيس الولايات المتحدة دونالد ترمب الأخير رفع العقوبات المفروضة على سوريا، موجهاً الشكر إلى السعودية على الجهود المبذولة لدعم الموقف السوري في هذا الشأن. كما رحّب بتخفيف العقوبات الأوروبية المفروضة على سوريا. ودعا إلى تبنّي مُؤتمر حوار وطني شامل يضمُّ مُكوّنات الشعب السوري كافّة».

ورحّب البيان بإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب رفع العقوبات عن سوريا، كما أدان التحركات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، ورفض كافة أشكال التدخل في الشأن السوري الداخلي.

تصريف العملات في دمشق.. أسعار وهمية وفوضى في الأسواق

دمشق/ مرجانة إسماعيل

يحتار السوريون اليوم في استيعاب هذه المعادلة الاقتصادية الغريبة، التي تجعل قيمة الليرة ترتفع، بينما يشحّ تواجدها بين العملاء والمستهلكين، وفي المقابل تضعف القدرة الشرائية عند المواطن، بسبب عدم هبوط الأسعار انسجاماً مع ارتفاع قيمة الليرة.

انتشرت مؤخراً ظاهرة جديدة في سوريا، من شأنها أن تعزز من عمليات المضاربة بالنقد الأجنبي، وتطيح بأي محاولات لترسيخ الاستقرار في سوق الصرف والقطاع المالي السوري، حيث ازدادت حالات تحويل الدولار إلى حسابات مصرفية شخصية، يعرض أصحابها سعراً أعلى كثيراً من السعر الرسمي، ليتنافس بذلك المعروض في السوق السوداء.

ويستغل البعض هذه التحويلات في التخلص من رصيدها بالعملة المحلية وتحويلها إلى دولار، من خلال الإعلان عنها عبر صفحات ومجموعات على فيسبوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر معارفهم، حتى يتمكنوا من تصريف الدولار مقابل حوالة بنكية بأسعار مغرية تتصاعد كلما زادت قيمة الحوالة.

بالنسبة لقيمة الحوالة فإن أقل كمية يُقبل بشرائها هي ١٠٠٠ دولار، وتختلف الأسعار بحسب الكميات المبيعة، فبحسب الدولار بـ ١٥٠٠٠ ليرة إذا كانت الكمية تتراوح ما بين ١٠٠٠-٢٥٠٠ دولار، و١٥٢٠٠ ليرة إذا كانت الكمية ٣٠٠٠-٦٠٠٠ دولار، و١٥٥٠٠ ليرة إن كانت الكمية ٦٥٠٠-٩٥٠٠ دولار. أما إذا كانت الكمية تفوق الـ ١٠٠٠٠ دولار، فإن السعر هو ١٥٨٠٠ ليرة.

ويشترط في الشخص الذي سيبيع دولارات أن يكون لديه حساب بنكي، ويكون تسليم الدولار باليد مقابل أن يقوم هو بالتحويل إلى حسابه البنكي بالليرة السورية، ليسحب هو أمواله يومياً من طريق الصرّافات التابعة للمصرف المتعامل معه وفق الكمية المسموح بها، وهناك إقبالًا كبيرًا من قبل المواطنين على ذلك، نظراً لكون سعر الصرف في السوق الرسمية يبلغ نحو ١٢ ألف ليرة للدولار الواحد، وهو ما يقترب من السوق السوداء.

وأرجع خبراء الاقتصاد هذه الحالة التي وصفت بغير السوية إلى عدة أسباب، تتعلق بأخطاء السياسات الحكومية.

ويعود انتشار هذه الظاهرة بكثرة إلى تقييد السحب البنكي، إضافة إلى وجود أشخاص لديهم أموال بمليارات الليرات في منصة تمويل المستوردات، ما أدى إلى البحث عن وسائل لتسييل هذه الأموال أو تكييفها وتحويلها إلى كاش بالمعنى السوقي، إذ يحتاج الكثير من هؤلاء الأفراد إلى سيولة للاستمرار في أعمالهم، أو لدفع مستلزمات حياتهم اليومية، حتى وإن خسروا جزءاً من قيمة أموالهم.

من المستبعد أن يكون لبيع الحسابات البنكية بأسعار مختلفة ضررًا مباشرًا على الاقتصاد الوطني، بينما تعكس هذه الظاهرة خللاً في الكتلة النقدية الموجودة، وقد يتعرض الفرد للاستغلال نتيجة احتياجه للسيولة، من خلال القبول بأسعار مرتفعة.

وعلى سبيل المثال وصل سعر صرف الدولار في حلب من طريق التحويلات البنكية إلى ١٨ ألف ليرة للدولار، أي إن الفرد يخسر حوالي ٥٠ بالمئة من قيمة أمواله، ويبقى هذا الأمر مرهوناً بمدى قدرة "مصرف سوريا المركزي" على التدخل وإنعاش السوق الاقتصادية وضخ الكتلة النقدية في السوق، وفتح السحوبات المصرفية لجميع المتعاملين، وإلا فسينعكس هذا الأمر على سعر الصرف الحقيقي في السوق إن استمر بشكل كبير.

كما أن لهذه الظاهرة عدة تأثيرات سلبية في الاقتصاد الوطني، خصوصاً إذا كانت هذه العمليات تحصل عبر حوالات مصرفية مشبوهة، فقد تُسحب الدولارات من النظام المصرفي الرسمي لصالح جهات غير خاضعة للرقابة.

فيما يتمثل الأثر الآخر بتشويه سوق الصرف، لكون هذه الممارسات تزيد من عدم الاستقرار في سوق الصرف وتوسع الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي، إضافة إلى أن هذه العمليات من الممكن أن تستخدم من قبل جهات غير مشروعة لتبييض الأموال أو تمويل أنشطة غير قانونية، فعندما يلجأ المواطنون إلى قنوات غير رسمية، يفقدون الثقة بالمصارف الرسمية، ما يزيد الأزمة النقدية.

وقد تكون هناك جهات (متنفذون أو سماسرة) تستخدم هذه الآلية لامتصاص الدولارات من السوق وتكديسها خارج القنوات الرسمية، إذ تبرز مجموعات في ظل الأزمات الاقتصادية، تستفيد من الفوضى النقدية لتعزيز سيطرتها على سوق الصرف، مرجحًا حدوث عمليات نصب واحتيال على المواطنين من خلال هذه الممارسات.

لذا لا بد أن يقوم "المصرف المركزي" بتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي إلى أدنى حد ممكن، من خلال تعديل سعر الصرف الرسمي ليكون أقرب إلى الواقع، ما يقلل الحافز للجوء إلى السوق الموازي، ويترتب عليه أيضاً تسهيل سحب العملة، من خلال رفع سقوف السحب اليومي وتقليل الانتظار الطويل لسحب الأموال من الحسابات، وتعزيز الرقابة على الحوالات المصرفية، من طريق مراقبة التحويلات المشبوهة التي تحصل بكميات كبيرة وبأسعار غير معتادة.

أزمة نقل ملكيات المركبات في اللاذقية... تعطيل إداري يفاقم الأعباء الاقتصادية والقانونية

اللاذقية/ سلاف العلي

منذ عدة أشهر، يواجه المواطنون في محافظة اللاذقية ومدنها أزمة متواصلة تتمثل في توقف عمليات نقل ملكية المركبات، ما أدى إلى تفاقم مشكلات اقتصادية وقانونية باتت ترهق كاهل الأفراد، وتلقي بظلالها السلبية على حركة السوق المحلية، وخصوصاً سوق السيارات المستعملة.

وبعود السبب الرئيسي لهذا التوقف، بحسب متابعين، إلى خلل كبير في النظام الإداري والفني الذي يرافق هذه العمليات، دون وجود مبررات أمنية أو طارئة تستدعي هذا التوقف. فالأزمة ناتجة عن أسباب تنظيمية وفنية بحتة، يأتي في مقدمتها عدم كفاية رخص السير التي تُصنع بعد سقوط النظام البائد، إضافة إلى أعطال في نظام الدفع الإلكتروني، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وعلى رأسها وزارات النقل والمالية والداخلية.

ورغم ما أعلنته الجهات المختصة من إجراءات وخطوات لمعالجة هذه المشكلات، إلا أن آثار التوقف لا تزال واضحة في حياة المواطنين، الذين يواجهون يومياً صعوبات في إتمام معاملات بيع وشراء مركباتهم. وقد أدى هذا التوقف إلى ظهور نزاعات قانونية نتيجة عقود بيع لم تُستكمل رسمياً، بالإضافة إلى خسائر مادية ناتجة عن تقلبات أسعار السيارات، في ظل عجز المواطنين عن شراء مركبات جديدة نتيجة تراجع القدرة الشرائية، واعتمادهم المتزايد على سوق السيارات المستعملة، الذي يعاني بدوره من حالة شلل شبه تام.

سوء الإدارة وغياب التخطيط

المحامية إيمان إسماعيل، وهي من سكان مدينة اللاذقية، أوضحت أن الأزمة تعود في جانب كبير منها إلى «سوء التنظيم والإدارة»، بدءاً من قرار السماح باستيراد كميات ضخمة من السيارات دون توفير البنية الإدارية والفنية اللازمة لاستيعاب هذا الكم، مروراً بعدم وجود تنسيق فعّال بين الجهات الحكومية المعنية، وصولاً إلى غياب خطط طوارئ بديلة، كأنظمة دفع بديلة أو حلول إدارية مؤقتة.

وتشير إسماعيل إلى وجود آلاف الشكاوى المرتبطة بهذا التوقف، حيث باتت العلاقات بين البائع والمشتري محكومة بمشكلات قانونية ناتجة عن بيع وشراء غير مكتمل بسبب تجميد نقل الملكية. وتؤكد أن عودة نظام الدفع الإلكتروني لم تحل الأزمة بشكل جذري، إذ لا تزال القضايا الأساسية بحاجة إلى تحرك فعلي، لاسيما فيما يتعلق بربط المديريات وتفعيل العمل على نطاق شامل يشمل المركبات المسجلة في محافظة اللاذقية، مع وجود مطالبات واسعة بإصلاح آليات التنسيق بين الجهات الرسمية، واتخاذ قرارات أكثر فعالية تعيد الثقة في المنظومة الإدارية.

من جانب آخر، ظهرت مشكلة قانونية معقدة تتعلق بتشابه الأسماء ونقص البيانات الشخصية، والتي تسببت بإيقاف عمليات نقل ملكية السيارات. حيث أكد مواطنون أن هذه المشكلة قائمة منذ قرابة العام، وتكمن في أن الاسم الذي يصدر بحقه قرار حجز على الأموال المنقولة أو غير المنقولة، يظهر ثلاثياً فقط دون اسم الأم أو معلومات شخصية إضافية، ما يؤدي إلى توقف عملية نقل الملكية لأي شخص آخر يحمل الاسم نفسه، حتى وإن لم يكن هو المقصود بالحجز.

ويضطر المواطنون في هذه الحالات إلى استخراج ورقة «عدم مقصودية» من مديرية النقل في المحافظة التي صدر فيها قرار الحجز، الأمر الذي يتطلب السفر أحياناً إلى محافظات أخرى، نتيجة تأخر الرد عبر البريد الإلكتروني أو إهماله من قبل الموظفين.

هذا الواقع، وفقاً لشهادات المواطنين، فتح الباب واسعاً أمام انتشار الفساد والرشاوى والسمسرة، حيث يقوم بعض الموظفين بطلب مبالغ مالية لتسريع المعاملات، في حين يعرض بعض التجار في المحافظات الأخرى إرسال الورقة المطلوبة مقابل مبالغ مالية، مستغلين غياب الرقابة وتأخر الإجراءات الرسمية.

كما تبين أن قاعدة بيانات قرارات الحجز تضم عدداً كبيراً من الأسماء التي تفتقر إلى معلومات كاملة، على الرغم من وجود قرار رسمي يمنع تعميم أي قرار حجز ما لم يكن متكاملاً بالبيانات، ما يزيد من تعقيد المسألة القانونية والإجرائية.

وفي سياق متصل، أوضحت المحامية أن نقل ملكية السيارة من البائع إلى المشتري يتطلب استعلاماً عن أي قرارات حجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للبائع، وفي حال كان مشمولاً بالحجز، تتوقف العملية فوراً. وأضافت: «ركنا نعالج بعض الحالات الفردية داخل المحافظة، لكن المشكلة اليوم أصبحت جماعية ومعقدة، لا سيما بعد ضياع أو تلف عدد كبير من الأضابير في مديريات النقل في بعض المحافظات نتيجة الأوضاع الأمنية السابقة، وهو ما يجعل الحصول على وثيقة عدم المقصودية أمراً بالغ الصعوبة».

وتابعت: «هناك أيضاً موظفون يستغلون هذه الثغرات للقيام بتلاعبات وأعمال فساد، من خلال قبض رشاوى مقابل تسريع المعاملات أو تجاوز بعض الإجراءات»، مؤكدة أن إعادة تفعيل خدمة نقل ملكية المركبات، التي كانت متوقفة منذ سقوط النظام البائد، لم تواكبها إصلاحات تنظيمية وقانونية جذرية، ما جعل آثارها الاقتصادية والقانونية أكثر سلبية على المواطنين.

مطالب بالإصلاح الشامل

وفي ظل تفاقم الأوضاع، يطالب المواطنون والحقوقيون بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح النظام الإداري، وتفعيل الربط الإلكتروني الكامل بين مديريات النقل، ومعالجة مشكلة نقص البيانات، وتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بتأخير المعاملات والفساد الإداري. كما يدعون إلى إعادة تنظيم العمل الإداري بما يكفل تقديم خدمات فعالة وشفافة، وتوفير حلول بديلة سريعة وموثوقة لحالات النزاع أو التعطيل.

ويبقى المواطن في اللاذقية، في ظل هذا الواقع، عالقاً بين أزمات متراكمة، وسط غياب واضح للإرادة الجادة في المعالجة، ما يعمّق فقدان الثقة بالمنظومة الإدارية، ويزيد من حالة الاحتقان الاجتماعي والاقتصادي في المحافظة.

رغم صعوبة أحوالهم.. السوريون يدّخرون الذهب لأيامهم السود

تقرير/ بسام الحمد

يراقب السوريون في وسط البلاد عملتهم المحلية بعين الأسى والحسرة، وهي تتهاوى يوماً بعد آخر أمام الدولار. لم تكن سنوات الحرب في سوريا قاسيةً فقط على أرواح أهلها، بل طالت أيضاً الوضع الاقتصادي فيها، والذي أثّر على كل جوانب الحياة وأبرزها بالطبع الظروف المعيشية القاسية.

ومع غياب الثقة بالعملة المحلية في سوريا، يبحث السوريون عن أيّة أصول لتخزين مدّخراتهم، فكان الدولار الأميركي في كثير من الأوقات هو الملجأ الأمن لتخزين المدّخرات في البلاد، نتيجة الانهيار المتواصل لليرة السورية، إذ يؤكد كثير من الأشخاص أن الليرة السورية أصبحت فقط وسيلة للتداول وشراء السلع ودفع تكاليف الخدمات الدورية.

مؤخرا تشهد أسعار صرف العملات الأجنبية في سوريا وتحديدا الدولار تذبذبات عالية، الأمر الذي جعل فئة من السوريين يتجهون لشراء الذهب كونه أكثر استقرار من الدولار، كذلك فإن أسعار الذهب شهدت انخفاضا نسبيا خلال الأسابيع القليلة الماضية مقارنة مع أسعار الدولار.

لكن التوجه إلى الذهب كان عبر شراء الليرات الذهبية، حيث لا يفضل الأهالي شراء المصوغات الذهبية، الأمر الذي أفضى إلى زيادة الإقبال على هذه الليرات، تزامنا مع انخفاض عدد الورشات الخاصة بتصنيعها، ما يطرح التساؤلات عن أسباب هذا التوجه بدلا من شراء المصوغات العادية المنتشرة في الأسواق.

وشهد سوق بيع الذهب في حمص وحماة وعموم سوريا حالة من الرواج خلال الشهر الجاري، مع إقبال كثيرين على شراء مصوغات ذهبية استباقا لحدوث أي انخفاض في قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأخرى، ليكون وسيلة لحماية مدّخراتهم، خاصة وأن الذهب يُعد أداة فعّالة للتحوط ضد أخطار تآكل قيمة العملة الوطنية.

وسجل الذهب في سوريا مستوى قياسيًا وغير مسبوق، ووصل سعر الغرام من عيار ٢١، مؤخراً إلى ٩٣,٤١ دولار، في حين بلغ سعر ليرة الذهب وهي المرغوبة للادخار من عيار ٢١ نحو ٨٠٠ دولار.

جاء الارتفاع غير المسبوق في سعر الذهب مدفوعاً بصعود سعر الأونصة بعدما لامس سعرها ٣٥٠٠ دولار في الأسواق العالمية، ومتأثراً بتذبذب سعر الدولار محلياً والذي يأخذ مساراً تصاعدياً أمام الليرة السورية، وسط توقعات بوصوله إلى ١٥ ألف ليرة تقريباً نتيجة بدء عمليات جني الأرباح.

ويرجع سبب الإقبال على ادخار الذهب إلى الخوف من خسارة وانخفاض قيمة العملات المتداولة كالليرة التركية والدولار، والرغبة باقتناء قطع مستعملة بصياغة قليلة لتفادي الخسارة.

وقد بلغت نسبة شراء الذهب خلال الأيام الأخيرة نحو ٧٠ بالمئة مقابل ٣٠ بالمئة للبيع، بحسب جمعية الصاغة في دمشق، في ظل توقعات بحدوث تراجع طفيف في أسعار المعدن الأصفر على المدى القصير نتيجة لعمليات جني الأرباح، واستمرار ارتفاع أسعاره على المدى البعيد.

وتوقع الرئيس السابق لجمعية الصاغة في دمشق، جورج صارجي، أن يشهد المعدن الأصفر مزيداً من الارتفاع في العالم، بل تنبأ أن يواصل سعر الأونصة الارتفاع، من دون أن يستبعد وصولها إلى ٥٠٠٠ دولار العام المقبل، نتيجة التوترات الجيوسياسية والظروف الاقتصادية والحرب التجارية العالمية والميل المتزايد للادخار بالذهب في مختلف دول العالم.

التأمين الصحي يثقل كاهل أطباء في سوريا

تقرير/ جمانة الخالد

فيما يعاني القطاعان الطبي العام والخاص في سوريا من «أوقات صعبة» نتيجة شح الموارد، فإن المطالب تتجدد بضرورة إعادة تنظيم القطاعين من حيث شمول التأمين الصحي والمعالجة المناسبة أكبر عدد من المواطنين، وتوزيع عوائده بين القطاعين.

تعاني منظومة التأمين الصحي في سوريا عموماً من أزمة خانقة، دفعت العديد من الأطباء والصيادلة إلى التوقف عن استقبال مرضى التأمين، بسبب تراكم مستحقاتهم المالية وصعوبة الحصول عليها من المصارف.

وأوضح مزودو الخدمات الصحية أن شركات التأمين حوّلت مستحقاتهم إلى حساباتهم، لكن سياسة المصارف في حجز السيولة وتحديد سقوف السحب منعتهم من الحصول على أموالهم، ما أثر سلباً على استمرارية عملهم، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف التشغيل.

وأكد بعض الصيادلة أن عجزهم عن سحب الأموال حال دون قدرتهم على شراء الأدوية وتجديد مخازنهم، فيما لفت آخرون إلى أن قرار المصرف المركزي بعدم شملهم بإلغاء الرسوم على السحوبات زاد الوضع سوءاً، إذ تم تصنيف مستحقاتهم كـ«حوالات» تخضع لسقف أسبوعي لا يتجاوز مليوني ليرة.

ويوصف واقع النظام الصحي بالمتدهور نتيجة لغياب التخطيط، مضيفاً أن اللجوء إلى العلاج بات عبئاً على المواطنين، ما يحتم إصلاح نظام التأمين وتمويله. إذ أن تراكم ديون شركات التأمين على مزودي الخدمات الصحية، والتي بلغت مليارات الليرات، تسبب بانقطاع الخدمات سابقاً، ودفع بعض الأطباء والمشافي لرفض التعامل مع المؤمّن عليهم.

ومن الحلول المقترحة أن الديون المتراكمة إلى شيكات قابلة للتقسيط، ورفع سقف السحب إلى ١٠ ملايين ليرة أسبوعياً لتأمين السيولة التشغيلية، بالتوازي مع إصلاح هيكلي يشمل إنشاء صندوق تأمين صحي مدعوم من الحكومة والمنظمات الدولية. لأنه التوازن بين الحلول الإسعافية والإصلاحات طويلة الأمد، مشيراً إلى إمكانية الاستفادة من تجارب دولية كألمانيا والأردن في إدارة التأمين الصحي.

ازدحام غير مسبوق في فرع الهجرة والجوازات بحلب مع اقتراب موسم الحج

حلب/ خالد الحسين

شهد فرع الهجرة والجوازات في مدينة حلب في الأيام الماضية ازدحاماً شديداً وتدفقاً غير مسبوق من المواطنين الراغبين في استخراج أو تجديد جوازات السفر، وسط شكاوى واسعة من طول فترة الانتظار والطوابير الممتدة لساعات طويلة، في ظل ارتفاع درجات الحرارة ونقص واضح في التنظيم.

وأرجع العديد من المواطنين توافدهم الكبير إلى اقتراب موسم الحج، الذي يتطلب إتمام إجراءات السفر في مواعيد محددة، إضافة إلى زيادة الطلب على السفر لأغراض العمل في الخارج. ونتيجة هذا الضغط المفاجئ، بدأ البعض بالحضور إلى الفرع منذ ساعات الفجر على أمل الحصول على دور في قائمة الانتظار.

وفي تصريح خاص لـ«السوري»، قال أحد المسؤولين في فرع الهجرة والجوازات بحلب (مفضلاً عدم الكشف عن هويته)، إن «الضغط الحالي هو الأعلى منذ فترة، ويرتبط بشكل رئيسي بموسم الحج الذي يدفع المواطنين إلى التعجيل في استكمال وثائقهم، خصوصاً جوازات السفر. كما نشهد إقبالاً متزايداً من المغتربين والطلاب الراغبين في السفر».

وأشار المسؤول إلى أن الفرع عمل على تمديد ساعات الدوام واستدعاء موظفين إضافيين لتسريع الإجراءات، إلا أن الإمكانيات الحالية لا تزال غير كافية لمواجهة حجم الطلب الكبير.

من جانبه، عبّر العديد من المواطنين عن استيائهم من سوء التنظيم وطول فترة الانتظار. وقال سامر خليل، أحد المنتظرين أمام الفرع: «وصلت الساعة السابعة صباحاً وحتى الآن لم أحصل على رقم. الازدحام كبير، والناس متوترة، وبعضهم ينتظر لأيام دون جدوى. نأمل من الجهات المختصة إيجاد حلول سريعة مثل تحسين عمل المنصات الإلكترونية أو فتح مراكز مؤقتة إضافية».

كما لفت البعض إلى لجوء بعض المواطنين إلى وسطاء ودفع مبالغ إضافية للحصول على مواعيد أسرع، مما يزيد من تعقيد منصة الحجز الإلكتروني، وتخصيص أيام محددة لخدمة حجاج الموسم لتخفيف الازدحام.

ويبقى الأمل معقوداً على استجابة الجهات الرسمية لتلبية هذه المطالب، لإنهاء معاناة المئات من المواطنين الذين يصفون استخراج جواز السفر بأنه رحلة تتطلب صبراً وجهداً كبيرين، لا تقل عن رحلة السفر نفسها.

وسط هذه الأزمة، يرى مراقبون أن الحل يتطلب تحسين الأداء الإداري، وزيادة القدرة الاستيعابية للفرع، إلى جانب تعزيز

اللامركزية الإدارية والإدارة المحلية في سوريا خطوة نحو التنمية المستدامة

سلاف العلي

تواجه سوريا تحديات كبيرة على كافة الأصعدة نتيجة للأزمة التي أفرزت العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، تتزايد الحاجة إلى تعزيز مؤسسات الإدارة المحلية واللامركزية الإدارية كخطوة استراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة والتقدم المستمر. هذا التحول نحو اللامركزية لا يعد مجرد تغيير إداري، بل هو نقطة فارقة في طريق بناء دولة أكثر مرونة وكفاءة، قادرة على التعامل مع المتغيرات المحلية وتقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية.

وفي إطار هذه التطورات، يهدف المشروع المقترح إلى تعزيز دور المجالس المحلية في إدارة شؤونها، من خلال توسيع صلاحياتها المالية والإدارية وتوفير الاستقلالية اللازمة التي تمكنها من اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح المجتمع المحلي. ويأمل المشروع في تحقيق التكامل بين السلطات المركزية والمحلية، بحيث تتحقق التنمية المتوازنة في كافة المناطق، بما في ذلك المناطق المتضررة من النزاع.

أهداف الخطة:

تسعى الخطة المقترحة إلى تحقيق العديد من الأهداف الحيوية التي تساهم في تعزيز دور المجالس المحلية في سوريا، وهي كالتالي:

١. تعزيز استقلالية المجالس المحلية: منح المجالس المحلية صلاحيات قانونية وإدارية ومالية تمكنها من اتخاذ قرارات مستقلة تتعلق بالخدمات المحلية.

٢. تحقيق التنمية المحلية المتوازنة: السعي لتطوير المناطق كافة، بما فيها تلك المتضررة من النزاع، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة.

٣. تحسين الحوكمة المحلية: تعزيز الشفافية والمساءلة، وتشجيع المشاركة المجتمعية الفاعلة في اتخاذ القرارات.

٤. رفع كفاءة الموارد البشرية المحلية: تطوير قدرات الموظفين المحليين من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجالات الإدارة والشؤون المالية.

٥. تحقيق العدالة الجغرافية: ضمان توزيع الموارد والخدمات العامة بشكل عادل بين المناطق المختلفة.

المحاور الرئيسية للخطة:

تستند الخطة على مجموعة من المحاور الرئيسية التي تضمن نجاح تنفيذها بشكل فعّال:

١. إصلاح قانوني وتشريعي:

يتطلب الأمر مراجعة وتحديث القوانين المحلية بما يضمن تعزيز اللامركزية وضمان استقلالية المجالس المحلية.

العمل على تحديد صلاحيات واضحة للمجالس المحلية بالمقارنة مع السلطات المركزية، بالإضافة إلى تطوير آليات قانونية لمتابعة تنفيذ التشريعات المحلية.

٢. اللامركزية المالية:

إقرار قوانين تمويل محلية تمنح المجالس المحلية صلاحيات جمع الإيرادات المحلية مثل الضرائب والرسوم وتخصيص الميزانيات بناء على احتياجاتها.

تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتوفير الدعم المالي والفني للمشاريع التنموية المحلية.

وضع موازنات مالية شفافة تشمل جميع الإيرادات والنفقات، مع إتاحة الفرصة للمجتمع المحلي لمراجعتها.

٣. تطوير القدرات المؤسسية والموارد البشرية:

توفير برامج تدريبية مكثفة للموظفين المحليين في المجالات الإدارية، المالية، والتقنية، لضمان قدرة المجالس المحلية على تنفيذ المهام المنوطة بها.

إعداد دليل عمل للمجالس المحلية يتضمن إجراءات العمل، القوانين المحلية، وآليات التنسيق مع السلطات المركزية.

تحفيز الموظفين المحليين عبر آليات تشجيعية تشمل المكافآت أو فرص الترقية بناء على الأداء المتميز.

٤. تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية:

تطوير نظام معلومات محلي مفتوح عبر منصات رقمية تتيح للمواطنين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمشاريع التنموية، الموازنات، والقرارات المحلية.

تنظيم اجتماعات دورية مع المجتمعات المحلية لضمان مشاركتهم في اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات التنموية.

نشر تقارير دورية عن الأداء الإداري والمالي للمجالس المحلية لضمان المساءلة والشفافية.

٥. تنمية الموارد المحلية والعدالة الجغرافية:

دعم المجالس المحلية في إعداد خطط تنموية قصيرة وطويلة الأجل تلبي احتياجات المناطق المحلية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية.

ضمان توزيع عادل للموارد بين المناطق المختلفة، خاصة المناطق الريفية والمتضررة.

تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر توفير التمويل والتدريب، بما يعزز التنمية المحلية المستدامة.

٦. تعزيز التعاون بين السلطات المركزية والمحلية:

وضع إطار تنظيمي يضمن التنسيق الفعال بين الحكومة المركزية والمجالس المحلية لتحقيق تكامل بين السياسات المركزية والاحتياجات المحلية.

تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة بين السلطات المحلية والمركزية بما يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية.

الخطوات التنفيذية:

لضمان تنفيذ الخطة بشكل فعّال، يتم اتخاذ عدة خطوات تنفيذية مهمة، وهي:

١. إعداد لجنة لإصلاح التشريعات: تشكيل لجنة من الخبراء القانونيين والإداريين لمراجعة وتحديث التشريعات المتعلقة بالإدارة المحلية.

٢. تدريب موظفي المجالس المحلية: إطلاق حملات تدريبية في كافة المحافظات مع التركيز على المهارات الإدارية والمالية، وتطوير القدرات القيادية في إدارة المشاريع.

٣. إعداد خطط مالية محلية: تطوير موازنات محلية وفقًا للأولويات التنموية في كل منطقة، بالتنسيق مع المجتمع المحلي وهيئة تخطيط الدولة.

٤. تنظيم حملات توعية: تنظيم حملات إعلامية لزيادة الوعي حول أهمية اللامركزية والمشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار.

٥. متابعة وتقييم: إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم تأثيراتها من خلال تقارير دورية يتم نشرها للمواطنين لضمان الشفافية والمساءلة.

التحديات المحتملة:

رغم أن الخطة تهدف إلى تعزيز اللامركزية والإدارة المحلية، إلا أنها قد تواجه بعض التحديات التي تتطلب معالجتها بفعالية، ومنها:

١. التمويل: قد يواجه المشروع صعوبة في الحصول على التمويل الكافي لتنفيذه بشكل كامل، لذا من المهم تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمستثمرين المحليين لدعمه.

٢. المقاومة المحلية: بعض الموظفين المحليين قد يقاومون التغييرات المقترحة، لذا يجب توفير دعم مستمر وتحفيز لهم لتحفيزهم على التكيف مع التطورات الجديدة.

٣. التنسيق بين المركز والمحليات: قد تتطلب العلاقة بين الحكومة المركزية والمجالس المحلية وقتاً لتأسيس آليات تنسيق فعّالة تضمن تحقيق التكامل بين السياسات العامة واحتياجات المناطق المحلية.

التوصيات الختامية:

يتطلب نجاح هذه الخطة إرادة سياسية قوية ورؤية واضحة من الحكومة لدعم اللامركزية وتحقيق التنمية المستدامة.

ينبغي أن تشمل الخطة كافة المناطق في سوريا، بما في ذلك المناطق الريفية والمهمشة، لضمان العدالة في توزيع الموارد والخدمات.

يجب أن تضمن الخطة آلية مرنة وقابلة للتكيف مع التحديات المحلية المتغيرة، مع ضمان استمرار الشفافية والمشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات.

في النهاية، تُعد هذه الخطة خطوة هامة نحو بناء نظام إداري محلي قادر على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، ويضمن تحسين الحياة للمواطنين السوريين عبر تعزيز قدراتهم على اتخاذ قرارات محلية مدروسة وفعّالة.

هكذا تُبنى سوريا؟

عبد الكريم البليخ

يقف بعض الدعاة اليوم ينادون وبعمق بحب الوطن من جانبهم، وجهله من جانب آخرين، في الوقت الذي لم يَعِد الوطن يعني لهم أكثر من اسم فقط!

الوطن بالكاد يُشكل اسماً، أو يرسم حالة عامة لم تعد تعني أي هدف. روح تخلو من الإحساس بالنسبة لكثيرين. ما زال الوطن هاجساً يتغنى به بعض الناس الذين يظنون أنهم ما زالوا يعيشون ويغتسلون به، ويلجأون إليه، ويرفع عنهم الحيف والظلم والحاجة، ويرفع من شأنهم، ويدخلهم في جنات النعيم.

هو كذلك في حال كان الوطن ينبوعاً من الحنان، وأن يرفق بالحيوان قبل الإنسان، وهو الحامي له، والمُلبي لرغباته والداعم له. ليس الوطن بذاك الينبوع الذي يخاف منه أبناؤه، ويُرمى بهم في سلة المهملات، ويمضي في القصاص منهم، بل ويتصيّد حكامه أخطاء أبنائه، ويهزأ بهم، ويرميهم في السجون والمعتقلات، ويعمل على هدم بيوتهم. وأكثر من ذلك، هو قطع الطريق أمامهم في الوصول إلى رغباتهم، وتلافي معالجة شكواهم وتذمرهم، وعدم الوقوف على معاناتهم وما يحتاجونه!

ظل البلد يعاني كثيراً، وأهله يلتمسون الحلول بلا جدوى! ومن بين هذه الصور العميقة التي يطالعك بها شباب البلد، سواء في سوريا أو في غيرها من البلدان العربية التي عانى أبناؤها من العوز والحاجة وسوء معاملة حكامها. ومن بين ذلك يظهر المغردون الذين تميل كفتهم بالطبع حيال أمثال هؤلاء الحكام، الذين لا روح ولا قلب لهم، لأنهم مستفيدون من عطاءاتهم، وولائهم لهم.

وبت أستغرب أن هناك بعض الصحافيين من يدافع عن هذه الأنظمة القمعية المستهلكة، وهي - بلا شك - في طريقها إلى الزوال، يحترمها ويقدرها حق قدرها، بل ويدافع عنها، ويمنع نشر أي مادة صحافية تسيء إلى سمعتها، أو تحط من شأنها، لقاء دراهم معدودة. في حين أن هذه الأنظمة تعرّي أبناءها، وترميهم في غياهب السجون، وتقتص منهم، وتلاحقهم في كل مكان.

فضلاً عن ذلك، ينبري لك أحدهم، من كانوا مستفيدين من وجود النظام البائد، القاهر لأبنائه - وما أكثرهم - ليكون بوقاً له، ويرفع صوته عالياً مدافعاً عنه، ويكل تفاخر، ويواجهك بكل وقاحة: إنه بلدك، وعليك الدفاع عنه. إنه الأم الرؤوم التي يجب أن تحتضن أخطاءه، وتحافظ عليه، وتبادر إلى حماية حدوده، وتلبي حاجته، وتطيع أوامر حكامه. بلدك الذي شربت من مائه، وأكلت مما تنتجه أرضه، ولا تتسن أنك وُلدت فيه، وتعلمت في مدارسه، واحتضنك وأنت صغير، ولك فيه صداقات وملاعب الصبا، وكثير كثير من الخزعبلات...

الوطن، برأيي، هو حيث يكون المرء في دعة وسعادة وهناء وأمان، وهو الذي يحافظ على أبنائه، ويرعاهم، ويهتم بهم، ويسعى إلى إسعادهم، لا من يقوم على تشريدهم، وتخريب بيوتهم، وإذلالهم، وإفقارهم، وزجّهم في السجون، وملاحقتهم، واعتقالهم لأي سبب تافه!

نرجو أن تتحلّى القيادة السورية الحالية بروح الأبوة الحقيقية، وأن تولي المواطن السوري ما يستحقه من رعاية واهتمام، بعد أن ذاق مرارة الويلات، وتحمّل صنوفاً من المآسي والقهر والحرمان، وحُرم لسنوات طويلة من أبسط مقوّمات العيش الكريم.

نقول هذا الكلام البسيط الذي يعرفه معنا أهل سوريا ونحن منهم، وطبيعي أن ما نقوله لن يرضي الكثير من المستفيدين من أبناء الوطن الذين كانوا يدافعون عن لصوصه الذين أوصلوه إلى الهاوية! فلماذا نكذب على أنفسنا وندافع عن الظلم، وعن واقع معاش، يعيشه أهلنا في الداخل السوري؟

قهر حقيقي بات ينِن منه جميع من يعيش على ثرى الوطن. في الأمس القريب، وللتذكير، قرأت على صفحة أحدهم منشوراً يشرح فيه واقع الكهرباء في دمشق وفي اللاذقية وفي اغلب المدن السورية غيابها لساعات، وإن حضرت فإنها بالكاد تصل إلى فترة قصيرة وتعود مر ة أخر ى الى الغياب، وهكذا!!.

ويتساءل ناشر اليوست: ماذا عسانا أن نفعل بهذه الفترة القصيرة جداً؟ كيف يمكن أن نعيش ونتدبّر حالنا؟ إننا نموت جوعاً وقهراً. احتياجاتنا كثيرة.

أظن أن الكثيرين سبق أن قرأوا البوست المنشور، ورغم ذلك بالتأكيد لن نسلم من ردود المستفيدين من أذناب النظام البائد، وهم في الواقع كلاب مسعورة، شبيحة حاقدة على كل الناس! وكل ما يهمها هو الابقاء على النظام الفاسد وامتلاء جيوبها بالبورو والدولار على حساب الناس التي تعيش على القِلّة. تعيش على العدم. أهكذا تُبنى الأوطان؟

أي وطن هذا؟ وأي بلد يمكن للإنسان أن يحترمه ويذود عنه الويلات، ويقتر ما قدمه، ما دام أن العصابة التي كانت تقوم على إدارته لا يهمها سوى البحث عن مصالحها الخاصة، وما تكسبه، وما تنتجه أرضه من خيرات؟ كل شيء لهم وحدهم دون سواهم، أما أبناؤه الحقيقون فلهم الفتات، وأدنى من ذلك!

وأخيراً نقول: أي وطن هذا الذي يُشبه الأم؟ وأي وطن يمكن أن نحتضنه بقلوبنا ونخاف عليه، ونلهف إلى احترامه، والسعي إلى أن نضمّه بالأحضان؟ لا أظن أن بلداً يساوي أو يمكن أن نقارنه بحضن الأم مَهما كبر واتسع.

في ظل غياب الضوابط.. تضخم بأسعار وإيجارات العقارات في سوريا

حماة/ جمانة الخالد

تشهد سوق العقارات في سوريا حالة من التضخم والاضطراب غير المسبوقين، بعد سقوط النظام السابق، إذ أصبح ارتفاع أسعار الإيجارات والعقارات سمة بارزة لهذه المرحلة.

يأتي هذا الارتفاع غير المسبوق في السوق العقارية على الرغم من تراجع أسعار بعض المواد بعد تحسن قيمة الليرة أمام الدولار التي شهدت تدهورًا بالغًا على مدار سنوات الثورة السورية ضد الأسد، وأزاله العقوبات المفروضة على سوريا على مدار سنوات عدة.

ويشهد سوق العقارات في حمص وحماة ودمشق ارتفاعاً غير مسبوقًا إيجارًا وبيعًا، في ظل غياب الضوابط والرقابة الحكومية، فبات يتخطى إيجار المنزل الواحد أضعاف راتب الموظف الحكومي.

ففي العاصمة دمشق، تتراوح إيجارات المنازل حالياً بين ٤ ملايين و٢٠ مليون ليرة سورية شهرياً، فيما تتراجع الأسعار نسبياً في مناطق ريف دمشق، لكنها تبقى بعيدة عن متناول ذوي الدخل المحدود، حيث يعادل إيجار منزل متوسط نحو أربعة أضعاف الراتب الحكومي البالغ ٣٩٠ ألف ليرة.

يواجه المستأجرون إلى جانب ارتفاع الإيجارات، مطالب بدفع مقدمات مالية ضخمة تصل إلى ستة أشهر أو سنة كاملة مسبقًا، مما يزيد من أعبائهم في ظل الظروف الاقتصادية المتردية.

ورغم أن غلاء أسعار العقارات في دمشق وخاصة على صعيد الإيجارات ليس جديدا، بل يعود إلى السنوات الماضية، فإن الحد الذي وصلت إليه في أعقاب سقوط نظام الأسد شكّل صدمة بالنسبة للكثير من السوريين الذين اتخذوا قرار العودة.

وقد تدفع هذه «الصدمة»، كثيرين للتراجع عن القرار أو قد تجبرهم على البحث عن منازل بعيدة عن مراكز المدن، بمعنى ذهابهم إلى مناطق الأرياف البعيدة نسبيا، وهو ما تتم ملاحظته الآن.

وعلى الرغم من أن مدينة حماة، من المدن الأقل تضرراً بين المدن السورية، إلا أنها شهدت أيضاً ارتفاعًا غير مسبوقًا في إيجارات المنازل وأسعار العقارات على حد سواء، رغم أن البنية التحتية في المدينة تعد جيدة مقارنة بباقي المدن التي تعرضت للقصف.

وبحسب تقديرات الأمم المتحدة تحتاج سوريا إلى ٤٠٠ مليار دولار لإعادة الإعمار، وقد يرتفع الرقم إلى تريليون دولار في ظل الحاجة لإعمار كل شيء نتيجة الدمار الكبير الذي تعانيه البلاد في المدن والقرى والبنى التحتية والقطاعات الإنتاجية، إضافة إلى الحاجة إلى مشاريع كبرى في الطاقة والنقل والنفط والغاز وغيرها.

وتشهد الأحياء غير المتضررة في مدينة حمص ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار الإيجارات، لا سيما ضمن مركز المدينة، حيث تجاوز سعر إيجار بعض الشقق السكنية ١٥ مليون ليرة، ومع هذه الأسعار، يعزف كثيرون ممن أتيحت لهم فرص عمل في المدينة، سواء ضمن عمل حكومي أو في القطاع الخاص، عن العودة، لأن الدخل لا يكفي لسد إيجار المنزل.

أما في حمص، فإن الوضع ليس أفضل حالاً، حيث تجاوزت إيجارات الشقق في مركز المدينة ١٥ مليون ليرة، ما دفع كثيرين إلى الإحجام عن العودة رغم توفر فرص العمل.

ينذر الوضع المتفاقم الحالي بأزمة كبيرة في السوق العقاري خاصة في ظل غياب الضوابط التنظيمية للسوق، والمعاناة اليومية التي يعيشها السوريون بين البحث عن منزل واستنزاف مواردهم المالية وغياب الحلول الحقيقية والمستدامة.

ارتفاع حاد في أسعار مواد البناء بالساحل السوري يهدد حركة الإعمار

تقرير/ ا-ن

تشهد أسواق الساحل السوري ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار مواد البناء الأساسية، في ظل تصاعد التكاليف الإنتاجية والنقل، وتزايد الطلب بعد عودة آلاف النازحين إلى مدنهم المدمّرة جزئياً أو كلياً. وأدى هذا الارتفاع إلى شلل شبه كامل في حركة العمران، وتفاقم معاناة السكان العائدين في ترميم أو إعادة بناء منازلهم المتضررة.

وبحسب مهندسين، ارتفع سعر طن الحديد من ٦١٠ إلى ٦٧٠ دولاراً، وسعر طن الإسمنت من ١٠٣ إلى ١٢٣ دولاراً، فيما بلغ سعر متر الرمل أو البحص نحو ١٥ دولاراً، وسط نقص حاد في هذه المواد. كما قفزت أجور العمال بشكل كبير، من ٤ دولارات يومياً إلى ما بين ١٥ و٢٠ دولاراً، في حين تطلب بعض الورش مبالغ قياسية نتيجة النقص الحاد في الأيدي العاملة، وتوجه كثير من الفنيين للعمل في القطاع الحكومي.

وأكد المهندس حازم ديوب من اللاذقية أن سعر صب البيتون من نوع «هوردي» ارتفع من ١٥ إلى ٣٠ دولاراً للمتر الواحد، و«البلاطة» من ١٠ إلى ٢٠ دولاراً، مما ضاعف تكاليف البناء، وقلّص قدرة الأفراد والمقاولين على تنفيذ مشاريعهم

ويرجع خبراء هذا الارتفاع إلى التعديلات الأخيرة في تعرفة الجمارك المفروضة على مواد البناء المستوردة من تركيا، لا سيما الحديد والإسمنت، والتي تدخل إلى الشمال السوري عبر معابر «باب السلامة»، و«الراعي»، و«باب الهوى»، و«الحمام». وأشار جابر العبود، مساعد مهندس من طرطوس، إلى أن كلفة إعادة بناء المباني الطابقية باهظة جداً، وتتطلب إزالة الأنقاض بحذر لتفادي الأضرار على الأبنية المجاورة، ثم إعادة إنشاء هياكل جديدة وفق الكود السوري، وهو ما يزيد من الأعباء المالية على المواطنين.

في المقابل، ينصح مختصون بتقليل المساحات غير الضرورية في التصميم، وجعل المطابخ ودورات المياه متقابلة لتقليل تكاليف التمديدات، والاعتماد على مواد بديلة أقل تكلفة مثل البلوك الخفّان بدلاً من الخرسانة، واستخدام الطلاء بدلاً من السيراميك في بعض الأماكن.

ورغم الحاجة الماسة إلى الترميم، إلا أن الكثير من العائلات التي عادت إلى مناطقها ما زالت بلا مأوى، عاجزة عن تغطية التكاليف المرتفعة في ظل تردي الأوضاع المعيشية، وغياب الدعم الكافي من المنظمات والجهات الإنسانية.

وتختلف كلفة الترميم وإعادة الإعمار من منزل إلى آخر حسب درجة الضرر وجودة البناء السابق، لكن تبقى مرهقة في جميع الحالات، خاصة بعد أن فقد كثير من الأهالي كل ما يملكون نتيجة القصف الذي طال مناطق واسعة في ريف اللاذقية، وجبلة، وبانياس، والقدموس.

وكان كثير من العائدين إلى مدنهم قد وجدوا منازلهم مدمّرة أو منهوبة بالكامل، من الأبواب والنوافذ إلى الأسلاك الكهربائية والتمديدات الصحية، ما أجبرهم على البدء من الصفر في أعمال الإكساء، أو على الأقل إجراء إصلاحات جزئية ريثما يتمكنون من تأمين المال اللازم.

وأكد أصحاب معامل البناء أن أسعار المواد الخام المستخدمة في صناعة مواد البناء، مثل الحديد والحديد الزهر، شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الأشهر الأخيرة، ما انعكس على المنتجات النهائية. كما ساهم ارتفاع أسعار الوقود في رفع تكاليف النقل، مما ضاعف من كلفة المواد في الأسواق.

ويؤكد متابعون أن هذه الأزمة بدأت تتفاقم منذ سقوط النظام المخلوع، ثم تصاعدت مع عودة النازحين وارتفاع الطلب، في حين بقي الدعم الدولي والإقليمي لجهود إعادة الإعمار محدوداً، ما عمّق من معاناة السكان الذين فقدوا بيوتهم وموارد‌هم.

ومع استمرار ارتفاع الأسعار وتدهور الوضع الاقتصادي، يبقى الأمل معقوداً على تدخل المنظمات الدولية للمساهمة في تخفيف العبء، وتمكين الأهالي من إعادة ترميم منازلهم أو إعادة بنائها، بما يعيد الحياة تدريجياً إلى المدن المتضررة في الساحل السوري.

عودة جزئية للصناعة في حلب وسط تفاؤل حذر وغياب خطة حكومية واضحة

حلب/ خالد الحسين

تشهد مدينة حلب تحسناً طفيفاً في النشاط الصناعي بعد سنوات من الجمود، حيث بدأت بعض المعامل والمنشآت تعود تدريجيًا للعمل، مدفوعة بمبادرات فردية من رجال أعمال وصناعيين، وسط تفاؤل حذر بإمكانية استعادة المدينة لمكانتها الاقتصادية، في ظل استمرار التحديات وغياب خطة حكومية شاملة لدعم القطاع.

وتتركز عودة النشاط بشكل أساسي في المدينة الصناعية بالشيخ نجار وبعض الأحياء الشرقية، حيث ساهم تحسن الأوضاع الأمنية نسبيًا في إعادة تشغيل خطوط إنتاج محدودة، إلا أن عقبات كبرى ما تزال تعيق التوسع، أبرزها ضعف البنية التحتية، وانقطاع التيار الكهربائي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ما يحدّ من فرص الإقلاع الحقيقي للصناعة.

وتحدث رجل الأعمال حسام رزق، صاحب منشأة لإنتاج المواد البلاستيكية، تحدث لـ«السوري»؛ «عدت لتشغيل جزء من المعمل بعد توقف استمر لسنوات، لكننا نعمل بأقل من نصف الطاقة الإنتاجية بسبب التقنين الكهربائي وصعوبة تأمين المواد الأولية». وأضاف: «لا يمكن للصناعة أن تتعافى من دون تدخل حكومي جاد يوفر الحوافز ويعالج العقبات الأساسية».

وفي السياق ذاته، أكد المهندس سامر دياب، عضو غرفة صناعة حلب، أن الغرفة تتابع أوضاع المعامل عن قرب، وتعمل على إيصال مقترحات الصناعيين للجهات المعنية، لكنه أشار إلى بطء الاستجابة الرسمية. وقال؛ «رفعنا عدة توصيات لتحسين واقع الكهرباء والطاقة وتسهيل الاستيراد، لكن دون نتائج ملموسة حتى الآن. هناك حاجة ماسة لخطة إنقاذ حقيقية للصناعة».

ويرى مراقبون أن سلطة دمشق لم تضع حتى اليوم استراتيجية فاعلة لإعادة إنعاش القطاع الصناعي في حلب، مكتفية بتصريحات إعلامية دون إجراءات تنفيذية على الأرض، ما يزيد من حالة الترقب لدى رجال الأعمال الراغبين بالعودة إلى الاستثمار.

وحذّر اقتصاديون من أن استمرار غياب الدعم الحكومي قد يفوّت الفرصة على حلب لاستعادة دورها كعاصمة اقتصادية للبلاد، خاصة أنها كانت تساهم بنحو ٣٠٪ من الناتج المحلي الصناعي قبل الحرب.

وبين آمال التعافي ومخاوف التعثر، يبقى مستقبل الصناعة في حلب مرهوناً بتوافر بيئة استثمارية واقعية، تضمن استقرار الطاقة، وتحفز رؤوس الأموال على العودة، وتمنح المدينة فرصة للنهوض من تحت أنقاض الحرب.

مزارعو عين عيسى... مطالبات بتسهيل ودعم آلية تسويق القمح

تقرير/ حسن الشيخ

أعرب مزارعو القمح في منطقة عين عيسى عن خشيتهم من تكبد تكاليف إضافية لتسويق أقماحهم هذا العام، في ظل استمرار خروج كافة مراكز التسويق عن الخدمة منذ سنوات، نتيجة تدميرها من قبل تركيا ومرتزقتها، مطالبين الجهات المعنية باعتماد آلية سلسلة للتسويق تراعي واقعهم الزراعي والاقتصادي المتردي.

وسببت العمليات العدوانية التي شنتها تركيا ومرتزقتها خلال السنوات الماضية في خروج كافة صوامع الحبوب التخزينية في مدينة عين عيسى وريفها عن الخدمة، وأبرزها صوامع عين عيسى ومشرفة عين عيسى المعدنية التي تبلغ طاقتها التخزينية حوالي ١١ ألف طن، بالإضافة إلى صوامع قرية الشركراك البيتونية التي تتسع لأكثر من ١٠٠ ألف طن من القمح، مما أدى إلى فقدان المنطقة لمرافق التخزين الأساسية، وفرض تحديات كبيرة على المزارعين.

وكانت الجهات المعنية قد اعتمدت، خلال الأعوام المنصرمة، آلية تسويق تتركز على تحديد مراكز بديلة للتسويق في صوامع تابعة لمقاطعتي الرقة والفرات، وهي: روفي، الجلبية، صرين، الكالطة، كبش، حيث يتم قطع مناشئ التسويق للمزارعين وتوجيههم إلى هذه الصوامع، ما يكبّدهم تكاليف كبيرة نتيجة المسافات الطويلة، ويدفع العديد منهم إلى بيع محاصيلهم للتجار بشكل مباشر، مما يجعلهم عرضة للاستغلال ويفقدهم فرصة البيع بسعر عادل.

وفي هذا السياق، طالب المزارع محمد الحمود باعتماد آلية تسويق سلسلة لهذا العام، تراعي التكاليف الباهظة التي يتكبدها المزارعون، لا سيما فيما يتعلق بمحصول القمح. كما دعا إلى تقديم التسهيلات الممكنة، مثل توفير أكياس الخيش للشاحنات بشكل عادل، أو تأمين مادة المازوت للمزارعين لتسهيل عملية نقل المحصول، مع ضرورة مراعاة بُعد مراكز التسويق الحالية عن أراضي المزارعين.

وأضاف الحمود؛ «على الجهات المعنية تنظيم عملية التسويق هذا العام بشكل أفضل، وإعطاء الأولوية للمناطق التي تقع على مسافات بعيدة عن مراكز التسويق، وذلك لتقليل العوائق وتفادي حالات الازدحام والتأخير التي حصلت في المراكز خلال الموسم الماضي، والتي شكلت عبئاً كبيراً على المزارعين».

وختم المزارع محمد الحمود حديثه بالتأكيد على عدم رغبته في أن يكون عرضة مجدداً لاستغلال «تجار المحاصيل الزراعية»، معرباً عن أمله في أن تتناسب تسعيرة القمح والبات التسويق لهذا العام مع التكاليف الحقيقية التي تكبدها الفلاحون، بحيث تحقق لهم هامشاً من الربح أو على الأقل تسهم في سداد التكاليف، مؤكداً أن ذلك يمثل الحد الأدنى من العدالة الزراعية والاقتصادية التي ينشدها أبناء المنطقة.

الفستق الحلبي... كنز زراعي مهدد في ريف حلب وسط ضعف الدعم وخطر الألغام

يُعد الفستق الحلبي من أبرز المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في سوريا، ويشكّل مصدر دخل رئيسي لآلاف العائلات في مناطق ريف حلب، إدلب، وحماة، بفضل طعمه الفريد وجودته العالية التي جعلته مطلوباً في الأسواق المحلية والعالمية، وخاصة في صناعة الحلويات. لكن هذا الكنز الزراعي بات مهدداً اليوم، وسط تحديات متعددة، أبرزها ضعف الدعم الحكومي وانتشار الألغام في الحقول.

في حديثه لـ«السوري»، قال المزارع أحمد الخلف من منطقة النيرب: «كنا نعتمد على هذا المحصول لإعالة عائلاتنا طوال العام، لكن الحرب قلبت حياتنا رأساً على عقب. نحتاج إلى دعم حكومي حقيقي حتى نتمكن من النهوض من جديد».

ويُزرع الفستق الحلبي بين شباط وآذار، ويُحصد عادة في الفترة الممتدة من أواخر آب وحتى منتصف أيلول، عندما تنضج الثمار ويتغير لون قشرتها الخارجية. ويتطلب المحصول مناخاً جافاً وتربة جيدة التصريف. ورغم ملاءمة البيئة السورية لهذا النوع من الزراعة، فإن الإنتاج تراجع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

ويعزو المزارعون هذا التراجع إلى قلة الدعم، ودمار أجزاء واسعة من الأراضي بفعل الحرب، بالإضافة إلى الخطر المتزايد من الألغام المنتشرة في الأراضي الزراعية.

وفيمن ريف حلب الغربي، يروي المزارع عدنان الحسين مأساة عائلته قائلاً: «في الموسم الماضي انفجر لغم بابن أخي أثناء عمله في الحقل. لم نعد نزرع بعض الأراضي رغم خصوبتها خوفاً على أرواحنا». وأضاف: «نحتاج إلى فرق متخصصة لإزالة الألغام قبل أن نفكر في العودة إليها».

ويؤكد العديد من المزارعين أن الحقول الخصبة باتت مهجورة، ليس فقط بسبب الألغام، بل أيضًا نتيجة لانعدام البنية التحتية، وارتفاع تكاليف الزراعة في ظل غياب الدعم الرسمي.

ودوره المزارع سالم عبود عبّر عن معاناة المزارع قائلاً: «لا نحصل على الأسمدة، والمازوت الزراعي شبه مفقود، وكل التكاليف على نفقتنا الخاصة. كيف سنستمر؟ نطالب السلطة بالتدخل لإنقاذ ما تبقى من محاصيلنا».

وفي تعليق من أحد المسؤولين في مديرية الزراعة بريف حلب، قال لـ«السوري»، إن «المديرية تدرك حجم التحديات، وتبذل جهوداً لتأمين بعض مستلزمات الزراعة، لكن ضعف التمويل العام، والحاجة للتنسيق مع المنظمات الإنسانية بخصوص نزع الألغام، تؤخر تحقيق النتائج المرجوة».

ويحذّر مراقبون من أن استمرار الأوضاع الراهنة قد يؤدي إلى اندثار هذا المحصول الذي يُعد رمزًا للهوية الزراعية في ريف حلب، مشددين على ضرورة وضع خطة وطنية شاملة تشمل إزالة الألغام، توفير مستلزمات الإنتاج، وتسهيل عملية التصدير بما يضمن حقوق المزارعين.

في ظل هذه التحديات، يبقى الفستق الحلبي محاصرًا بين الألغام والإهمال، فيما يواصل الاف الفلاحين التمسك بأرضهم رغم كل الصعوبات، على أمل أن يعود هذا القطاع الحيوي إلى الازدهار من جديد.

البطالة تنهش وسط سوريا

تقرير/ جمانة الخالد

منذ انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١، تراجعت الأوضاع الاقتصادية في البلاد سنة تلوى الأخرى، على وقع العقوبات الاقتصادية الغربية ودخول سوريا في عزلة، جراء الانتهاكات التي ارتكبها النظام المخلوع في قمع الاحتجاجات المناهضة له، وما تلاها من دخول البلاد في حالة حرب لأكثر من عقد، ما أدى إلى ضعف فرص العمل وارتفاع نسب البطالة.

تتفاقم مشكلة البطالة التي يواجهها الشباب في سوريا بسبب قلة فرص العمل وسقف الكفاءات العالية للتوظيف في القطاع الخاص مقابل شروط عمل يعتبرها البعض مجحفة الى حد يدفعهم للتوجه الى القطاع العام.

وكانت محافظتي حمص وحماة، من المحافظات المتأثرة بأزمة سوق العمل، إذ باتت تعاني من أزمة بطالة خانقة، تفاقمت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، وتوصف أزمة سوق العمل بأنها ليست مجرد أرقام أو نسب مرتفعة، بل هي واقع يومي مرير، يعيشه آلاف الشباب "الذين يقضون أيامهم بين انتظار فرصة لا تأتي أو عمل يومي لا يسد رمقهم."

تشير تقديرات غير رسمية إلى أن ما يقارب ٧٥ بالمئة من شباب بعض مناطق وسط سوريا قد غادروها خلال السنوات الأخيرة، ما تسبب بتغيرات ديمغرافية واجتماعية حادة.

ويعود ذلك إلى غياب شبه تام لسوق العمل المنظم، وتوقف أغلب القطاعات الإنتاجية، إلى جانب هشاشة البنى التحتية وانعدام المشاريع التنموية أبوابًا لمشكلات اجتماعية متفاقمة، وتُعقد الآمال على بدء النهوض الاقتصادي في سوريا، بعد قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، رفع العقوبات المفروضة على سوريا، مما يسمح بتدفق الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة، ناهيك عن تحسّن الأوضاع الاقتصادية.

في آخر دراسة للبطالة، إبان النظام المخلوع، كشف المكتب المركزي للإحصاء، أن معدل البطالة ارتفع ٢٣,٧ بالمئة وقوة العمل انخفضت من ٦,٥ ملايين إلى ٥,٩ ملايين، بناء على مسح قوة العمل لعام ٢٠٢٢. في حين أن معدل البطالة، وفق خبراء، كان يقدر في ذلك الوقت بنحو ٣٧ بالمئة، بينما البطالة المقنعة، التي يقصد بها توظيف عدد أكبر من العمال مما هو مطلوب لأداء وظيفة معينة، فقد تجاوزت ٨٥ بالمئة.

القطاع الصناعي في الساحل السوري يواجه خطر التوقف وسط أزمة متفاقمة

تقرير/ ا-ن

يواجه القطاع الصناعي في الساحل السوري أزمة متجذرة ومتفاقمة، تهدد استمرارية العمل فيه، وتضع مستقبل الإنتاج الوطني في مهب الريح. ويشير العديد من الصناعيين والخبراء المحليين إلى أن تنشيط هذا القطاع الحيوي يصطدم بأربعة تحديات رئيسية تشمل ضعف الوظائف الحيوية للجهاز الرسمي، وضبابية الخطاب الاقتصادي، ورداءة البيئة الاستثمارية، وتضارب الأولويات لدى الجهات الحكومية.

في السنوات الأخيرة، سعت الجهات المعنية إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة، ومحاولة دعم القطاع الخاص، لكن هذه الجهود ظلت محدودة، في ظل غياب الدعم الجاد والمباشر. ويؤكد الصناعيون في الساحل أن بعض مؤسسات القطاع مهددة بالتوقف الكامل بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الكهرباء، مشيرين إلى أن الحكومة لا تقدم الدعم الكافي للصناعة، ما يجعل استمرار العمل في ظل هذه الظروف شبه مستحيل. ويؤكد الواقع العملي هذا التدهور، إذ تراجعت إنتاجية القطاع الصناعي بشكل كبير، حتى بات الاقتصاد السوري يعتمد بشكل رئيسي على المنتجات المستوردة والقطاع الزراعي، فيما انحسرت الصناعة الوطنية، رغم فقرها وعجزها، في إنتاج سلع محدودة مثل المواد الغذائية والمنظفات والملابس.

القطاع الصناعي في الساحل يعاني منذ عدة سنوات من أزمة مزمنة. الإنتاج تراجع بشكل كبير، واقتربت إنتاجية معظم المصانع من الصفر، إذا ما تم احتسابها وفق الأسعار الحقيقية وأخذ نسب التضخم بعين الاعتبار. الصناعيون الذين بقوا في الساحة يواجهون تحديات متعددة، تبدأ بنقص الطاقة والوقود، وتصل إلى شُح اليد العاملة، بعد أن هاجر معظم العمال المهرة إلى خارج البلاد، مروراً بأزمة التصريف في سوق ضعيف القدرة الشرائية، وهي مشكلة مستعصية تهدد أي مشروع إنتاجي.

كذلك تراجعت التشابكات البَيْنِيّة داخل القطاع الصناعي، ما أفقد المصانع «اقتصاديات الحجم» التي تعد أساساً في تقليل الكلفة وتحقيق التنافسية. البيئة الاقتصادية في الساحل توصف بأنها «ضعيفة»، سواء من حيث البنية التحتية أو القدرة الشرائية أو توفر الكفاءات العاملة. ويرى الصناعيون أن هذه البيئة إذا لم تُدرس بموضوعية وحياد، فلن يبدأ فيها أي مشروع صناعي جديد، أما المشاريع القائمة حالياً، فإما أنها قديمة تستمر بحدها الأدنى، أو حديثة ما زال أصحابها يأملون بتحسن البيئة العامة رغم المعوقات الكثيرة.

من أبرز المشكلات التي وصفها الصناعيون بأنها «ملحة ومباشرة»، مسألة امتلاء الأسواق المحلية، خصوصاً في اللاذقية، بالبضائع المستوردة. وتشمل هذه البضائع مختلف المواد الغذائية والاستهلاكية والكهربائية والصحية، ومواد البناء، مثل السيراميك، الذي يدخل إلى البلاد عبر المعابر غير الشرعية، ما يُشكل تهديداً حقيقياً للمنتج الوطني. وتشير الشهادات الميدانية إلى أن الصناعة الوطنية في اللاذقية تواجه تحديات متراكمة لا تهدد فقط استمرارية الإنتاج، بل تحد من قدرة الصناعيين على مواكبة المتغيرات الاقتصادية السريعة داخلياً وخارجياً.

الصناعيون يطالبون بتشديد الرقابة على المنافذ الحدودية، ومكافحة التهريب الذي لا يضرب فقط الصناعة، بل يُلحق أضراراً كبيرة بالخزينة العامة للدولة، ويؤدي إلى تفكك السوق الوطنية. واعتبروا أن دخول بضائع غير مطابقة للمواصفات خطر لا يقل عن التهريب، حيث يؤدي إلى منافسة غير عادلة بين المنتج المحلي الملتزم بالمعايير، والبضائع الرخيصة المستوردة التي لا تخضع لأي رقابة حقيقية. لذلك شدد الصناعيون على ضرورة تفعيل الرقابة النوعية، خاصة في القطاعات الحيوية كالصناعات الطبية والبيطرية والتجميلية.

ومن التحديات التي باتت تهدد بشكل مباشر استمرار عجلة الإنتاج، أزمة السيولة المحجوزة في المصارف، حيث تُعيق هذه الأزمة قدرة الصناعيين على شراء المواد الأولية، أو تأمين رواتب العمال، أو الوفاء بالتزاماتهم تجاه الموردين. ويطالب الصناعيون بإعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية، معتبرين أن تسوية الرسوم بين المادة الخام والمنتج النهائي «أمر غير منطقي»، ويضر بالمنتج المحلي الذي يفترض أن يُعامل بطريقة تفضيلية.

ولا يمكن الحديث عن تعاف صناعي دون تأمين حوامل الطاقة، وهو ما دفع الصناعيين إلى المطالبة بالسماح للقطاع الخاص باستيراد المحروقات لتجاوز أزمة الوقود، إضافة إلى المطالبة بحلول لمشكلة الأموال المحتجزة لدى بعض الشركات الخاصة. ويشدد الصناعيون على أن ما يطرحونه ليس مطالب رفاهية، بل هو «نداء استغاثة» لإنقاذ ما تبقى من الإنتاج الوطني في الساحل السوري.

ومن التحديات البنيوية أيضاً، نقص المواد الخام والتقنيات الحديثة اللازمة للإنتاج، بالإضافة إلى غياب الاستماع لصوت الصناعيين ومقترحاتهم، وعدم الأخذ بحلولهم لتحسين بيئة العمل وتحفيز عجلة الإنتاج. ويرى الصناعيون أن الدمار الذي لحق بالبنية التحتية، والعقوبات الاقتصادية المفروضة، والانكماش العام في الاقتصاد السوري، كلها أسباب رئيسية في هذا التدهور.

ويرى البعض أن هناك نافذة أمل لإعادة إحياء هذا القطاع، لا سيما أن مناطق الساحل السوري كانت تملك في السابق قاعدة صناعية قوية، خصوصًا في الصناعات التحويلية والنسيجية والغذائية والإنشائية والنفطية. ورغم الضعف الكبير الذي أصاب القطاع، لا تزال هناك إمكانات قائمة يمكن البناء عليها لتشكيل ركيزة أساسية للنهوض بالصناعة مجددًا. وتعد التقلبات الحادة في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار أحد أبرز التحديات المؤثرة على القطاع الصناعي. فالتذبذب الكبير في الصرف يعقّد عمليات التخطيط المالي، ويزيد من صعوبة اتخاذ قرارات إنتاجية مستقرة، ما يخلق حالة من عدم اليقين. وتؤثر هذه التقلبات على بنية الأجور والرواتب، إذ يصعب على أصحاب المصانع تحديد مستوى دخل واضح وثابت للعاملين، ما أدى إلى اضطراب في حساباتهم، ودفع العديد منهم إلى اتخاذ قرارات صعبة بفصل بعض العمال بشكل مؤقت أو دائم، بانتظار استقرار السوق.

كما تعرضت الموانئ، لا سيما ميناء اللاذقية، لأضرار مادية جسيمة نتيجة الهجمات الإسرائيلية المتكررة، والتي أدت إلى حرائق وتعطيل بعض مرافق الميناء الحيوية. ويؤكد الصناعيون أن عدم جاهزية البنية التحتية للموانئ والطرقات يعيق عمليات الاستيراد والتصدير، ويؤخر تطور القطاع الصناعي، مشيرين إلى أن ميناء اللاذقية بحاجة ماسة لإعادة تأهيل ليتماشى مع متطلبات العصر والتطورات العالمية.

ويُجمع الصناعيون في الساحل السوري على أن الوقت قد حان لتدخل حكومي فوري وجذري، يبدأ بإجراءات عملية وسريعة لحماية المنتج الوطني، ودعم الصناعة المحلية، وضبط السوق، وتوفير بيئة مناسبة للنمو، حفاظاً على ما تبقى من قطاع كان يوماً يشكل أحد أعمدة الاقتصاد السوري.

البسطات في حمص.. تنوع في المنتجات وانخفاض في الأسعار

حمص/ بسام الحمد

شهدت محافظة حمص خلال الأشهر الماضية انخفاضاً ملحوظاً في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية بعد سلسلة التغييرات الحاصلة في البلاد على الصعيد السياسي والاقتصادي وانخفاض سعر صرف الدولار، ما فتح الأبواب أمام حركة تجارية أكثر انفتاحاً مع الخارج، خصوصاً مع دخول البضائع التركية بقوة إلى الأسواق المحلية عبر المعابر الحدودية.

وعلى الرغم من انخفاض الأسعار الذي منح المستهلكين في حمص متنفساً كانوا بحاجة إليه، خصوصاً بعد سنوات طويلة من الغلاء وانهيار القدرة الشرائية؛ إلا فإن شريحة من السكان، وخاصة الموظفين في القطاع العام، ما زالت تواجه صعوبات كبيرة في مواجهة تكاليف المعيشة.

وانخفضت أسعار بعض المواد الأساسية مثل الزيت والسكر والأرز بشكل واضح، ولكن الرواتب التي بالكاد كانت تكفي قبل هذه التغييرات لم تعد تصرف بشكل منتظم، وبعض الدوائر تتأخر شهرياً في تسليم الرواتب، ما جعل التخفيض في الأسعار بلا أثر حقيقي بالنسبة للموظفين مثلاً.

وشهدت أسواق حمص انخفاضاً ملحوظاً في أسعار السلع الاستهلاكية، إذ وصل سعر كرتونة البيض إلى ٣٠ ألف ليرة سورية بعد أن تجاوزت ٦٠ ألفاً قبل أشهر قليلة، بينما وصل سعر كيلو الأرز إلى ٢٠ ألف ليرة سورية للنوع الممتاز بعد أن تجاوز ٤٠ ألف ليرة، فضلاً عن انتشار بسطات البضائع التركية التي تقدم منتجات رخيصة وبجودة معقولة في الأسواق.

وبرزت ظاهرة انتشار البسطات في شوارع حمص بشكل كبير خلال الأشهر الأخيرة، هذه البسطات التي تبيع غالباً بضائع مستوردة حديثاً، التركية منها بشكل خاص، أصبحت خياراً رئيساً للمواطن الباحث عن أسعار معقولة وجودة مقبولة.

ورغم الإقبال الكبير، تشتكي بعض الفعاليات التجارية من التأثير السلبي لانتشار هذه البسطات، مشيرة إلى أن التجارة المنظمة في الأسواق باتت تتراجع بسبب المنافسة غير العادلة، وانعدام الرقابة على مصادر البضائع وجودتها.

وتعتبر هذه البسطات مخالفة للقانون وانتشرت في فترة غياب المؤسسات، وباتت تسبب ازدحاما مروريا وتشويها للمشهد العام وتلف المواد الغذائية المعروضة تحت أشعة الشمس خصوصاً مع قدوم فصل الصيف، لذلك ستتم دراسة مشروع ينقل البسطات إلى مركز تسوق على أطراف المدينة وإلغاء ظاهرة البسطات في الشوارع، وفق ما تشير جهات رسمية.

ولم يقتصر تأثير الانفتاح الاقتصادي المفاجئ على السوق والأسعار فقط، بل طال أيضاً المواطنين. ومع تزايد الاستيراد الحر، بدأت معايير جديدة في الاستهلاك تتشكل لدى الأهالي، الذين أصبحوا يقارنون الأسعار والنوعيات بشكل لم يكن شائعاً في سنوات الحصار الطويلة ففي السابق كان الأهالي مضطرين لشراء أي منتج مهما كانت جودته أو سعره، لأن الخيارات معدومة، أما الآن ومع تنوع المنتجات باتوا يختارون الأفضل جودة، الأمر الذي يراه البعض تطوراً إيجابياً لكنه ليس كافياً طالما لا توجد فرص عمل حقيقية.

وبين انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية، وانتشار البسطات، وبين المعاناة الاقتصادية المستمرة لفئات واسعة من السكان، في حمص وسط سوريا، يبدو أن الطريق نحو تعاف اقتصادي حقيقي لا يزال طويلاً وشاقاً. وحتى ذلك الحين، سيبقى المواطن البسيط يحاول التكيف مع واقع جديد يتغير كل يوم.